

## العنوان

# دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر تخصص علوم اقتصادية

تخصص: نقود و مالية

الإستاذة المشرف:

نذير عبد الرزاق

إعداد الطلبة:

لعور مريم

### لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	استاذ مساعد أ	1- بوخرص عبد الحفيظ
مشرفا	أستاذ مساعد أ	2- نذير عبد الرزاق
مناقشا	أستاذ مساعد أ	3- حجاب عيسى



# كلمة شكر

أولا أتقدم بالشكر لله عز وجل على إتفامني

هذا العمل ثم إلى

إلى الأستاذ نذير على مجوده و دقة

مواعيده و صدقه في العمل زاده الله

علما وتواضعا

كما أتقدم بالشكر والامتنان

لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث كما

لا يفوتني أن أشكر كل

من كان لي عوناً وسنداً في مشواري الدراسي

# إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي سدي في

الحياة إلى صديقات

الدرج

إلى كل من كان عوناً لي ولو بكلمة طيبة





# فهرس المحتويات



الموضوع	الصفحة
إهداء شكر	
ملخص عربي	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمؤسسات المالية الدولية	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية	
المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية الدولية	
المطلب الثاني: تعريف ودور المؤسسات المالية الدولية	
المطلب الثالث: آثار المؤسسات المالية الدولية	
الفرع الأول: الآثار الايجابية لمؤسسات التمويل الدولي	
الفرع الثاني: الآثار السلبية لمؤسسات التمويل الدولي	
المطلب الرابع: اشكال المؤسسات المالية الدولية	
الفرع الأول: صندوق النقد الدولي	
الفرع الثاني: البنك الدولي	
الفرع الثالث: المنظمة التجارة الدولية	
المبحث الثاني: الصندوق النقد الدولي	
المطلب الاول: تعريف الصندوق النقد الدولي	
المطلب الثاني: وظائف ومهام الصندوق النقد الدولي	
المطلب الثالث: موارد الصندوق النقد الدولي	
المبحث الثالث: البنك الدولي	
المطلب الاول : تعريف ووظائف البنك الدولي	
الفرع الأول: تعريف البنك الدولي	

	الفرع الثاني: وظائف البنك الدولي
	المطلب الثاني: موارد البنك الدولي
	المطلب الثالث: الهيئات التابعة لمجموعة البنك الدولي
	الفرع الاول: مؤسسات التمويل الدولية
	الفرع الثاني: هيئة التنمية الدولية
	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني: خصائص اقتصاديات الدول النامية</b>
	المبحث الاول: الخصائص المشتركة للدول النامية
	المطلب الاول: مفاهيم حول التضخم والبطالة
	الفرع الاول: البطالة
	الفرع الثاني: التضخم
	المطلب الثاني: انخفاض معدل مستوى المعيشي
	المطلب الثالث: ضعف الجهاز الانتاجي
	الفرع الاول: سيادة حالة المنافسة غير الكاملة وعدم كمال المعلومات
	الفرع الثاني: الاعتماد على الانتاج الزراعي وتصدير الموارد الاولية
	المبحث الثاني: اهداف المؤسسات وانواع برامج الاصلاح الاقتصادي
	المطلب الاول: اهداف المؤسسات المالية الدولية
	الفرع الاول: اهداف الصندوق النقد الدولي
	الفرع الثاني: اهداف البنك الدولي
	المطلب الثاني: انواع برامج الاصلاح الاقتصادي
	الفرع الاول: التثبيت الاقتصادي
	الفرع الثاني: التصحيح الهيكلي
	المبحث الثالث: متطلبات برامج الاصلاح الاقتصادي من وجهة نظر الصندوق النقد الدولي
	المطلب الاول: تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة
	الفرع الاول: تخفيض النفقات الجارية للحكومة
	الفرع الثاني: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

	<b>المطلب الثاني : دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي</b>
	الفرع الاول: الخصوصية
	الفرع الثاني: دعم تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر
	الفرع الثالث: تقليص دور القطاع العام
	<b>الفصل الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر</b>
	<b>المبحث الاول: الملامح الرئيسية للاقتصاد الجزائري قبل التسعينات</b>
	المطلب الاول: حالة اقتصاد الجزائر في فترة الثمانينات
	المطلب الثاني: تفاقم الازمة الاقتصادية في الجزائر
	الفرع الاول: مفهوم الازمة
	الفرع الثاني: الاسباب العامة للأزمة
	المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالهيئات الدولية
	الفرع الاول: الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
	الفرع الثاني: الاتفاق مع نادي باريس
	الفرع الثالث: الاتفاق مع نادي لندن
	<b>المبحث الثالث: الاصلاحات الاقتصادية في اتفاقيات الاستعداد الائتماني</b>
	المطلب الاول: اتفاقيات الاستعداد الائتماني
	الفرع الاول: الاستعداد الائتماني الاول
	الفرع الثاني: الاستعداد الائتماني الثاني
	الفرع الثالث: الاستعداد الائتماني الثالث جوان
	المطلب الثاني: اتفاق التصحيح الهيكلي ماي
	<b>المبحث الثالث: تحول الجزائر الي اقتصاد السوق الحر ضمن برامج الاصلاح الاقتصادي</b>
	المطلب الاول: أرساء قواعد واليات التحول نحو اقتصاد السوق الحر في الجزائر
	المطلب الثاني: آثار تعاملات الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية
	الفرع الاول: آثار تعاملات الجزائر مع الصندوق النقد الدولي
	الفرع الثاني: آثار تعاملات الجزائر مع البنك الدولي



## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	قيمة الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد ببعض المناطق	الجدول رقم (1)
	بعض المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول	الجدول رقم (2)
	وضعية الجزائر بصندوق النقد الدولي	الجدول رقم (3)
	تعامل الصندوق النقد الدولي مع الجزائر	الجدول رقم (4)



## توطئة:

يعتبر البنك الدولي والصندوق النقد مؤسستان توظفان عشرات الآلاف من الباحثين والخبراء الفنيين والمستشارين للإشراف على عملها، ولديها موارد ضخمة تحت تصرفيهما، ويبدو هاتين المؤسستان القويتان كنماذج للتنمية يتوجب على الدول النامية التقيد بها للفوز بالموافقة على القروض وأشكال المساعدة الأخرى.

ولعل عدم نجاح الكثير من الدول النامية في بلوغ مستويات التطور المنشود، إذ لازالت تعاني من حالها الاقتصادي والاجتماعي المتخلف، والأوضاع المتأزمة التي شهدتها عقد الثمانينات عبرت عن نكسة للتنمية في البلدان النامية فقد فرضت هذه الأزمة تكاليف لا حصر لها على البلدان النامية، إلا انها تعاني من اختلالات داخلية وخارجية تعوق عملية التنمية والاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا ما جعلها تلجأ الي برامج تعرف بالثبتيب الاقتصادي والتعديل الهيكلي بهدف تصحيح اقتصاديات الدول النامية والحد من اختلالات الاقتصادية التي تواجهها على المستوى الداخلي والخارجي.

ان المؤسسات المالية الدولية لها علاقة وطيدة بالدول المتخلفة عامة ومن بينها الجزائر، فقد برزت هذه العلاقة بصورة واضحة بعد الأزمة التي حلت بالاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بعد انهيار أسعار البترول.

## اولا: إشكالية الدراسة

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام من الدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالتالي:

**كيف ساهمت المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر؟**

على اساس هذه الاشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1. ما هو مفهوم المؤسسات المالية الدولية.
2. ما هي خصائص اقتصاديات الدول النامية.
3. هل لصندوق والبنك الدولي تأثير على الدول النامية.
4. ما ي علاقة الجزائر بالهيئات الدولية.

### ثانياً: فرضيات الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح الفرضيات التالية.

1. المؤسسات المالية الدولية مؤسسة نقدية دولية تعمل على دفع الحركة الاقتصادية في مجال تحرير العلاقات الاقتصادية والمالية وضمان توازنها وتواصلها.
2. تكمن خصائص اقتصاديات الدول النامية في ارتفاع معدلات البطالة ونسب التضخم وعدم توازن ميزان المدفوعات وتحقيق العجز الموازني واصلاح القطاع العام

### ثالثاً: حدود الدراسة

أردنا ان تكون دراسة هذا البحث حول الجزائر ليشمل فترة الدراسة ما بين 1986-2000 وبذلك هي مقسمة الى مرحلتين:

1. المرحلة الاولى: (1986-1990) مرحلة قبل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي من طرف المؤسسات المالية الدولية في الجزائر.
2. المرحلة الثانية:(1990-2000) تضم هذه المرحلة نتائج تطبيق الاصلاحات الاقتصادية على الجزائر.

### رابعاً: اسباب اختيار الموضوع

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع الي تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل بارزا على الساحة الاقتصادية الدولية، مع محاولة معرفة مكانة الدول النامية وعلاقتها بالصندوق النقد والبنك الدولي في ظل نظام اقتصاد عالمي متقلب.

### خامساً: اهمية البحث

وتتجلى اهمية هذا الموضوع في معرفة أهم خصائص اقتصاديات الدول النامية، كما ان تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونجاحها والدفاع عن مصالح الاقتصادية، بالنسبة لدول النامية يقتضي من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي وخصوصا الصندوق والبنك الدولي، المزيد من تقديم المساعدات والعدل في المعاملة.

### سادسا: أهداف البحث

أما الهدف من هذه الدراسة تتمثل في تحليل نشاط المؤسسات المالية الدولية، وكذا محاولة الإحاطة بمفهوم وواقع النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وموقع تأثير المؤسسات المالية فيها مع محاولة إبراز مكانة الدول النامية في هذا النظام السائد وعلاقة الصندوق والبنك الدولي.

### سابعا: منهج وادوات الدراسة

استعملنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي عند الحديث عن المؤسسات المالية الدولية والدول النامية اسباب ظهورهما ومكوناتهما، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها، كما استعملنا أسلوب العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث.

### ثامنا: الدراسات السابقة

لعل اقرب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع هي :

- البلدان النامية حالة الجزائر، جامعة الجزائر، حيث خلصت الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات يحتل مكانة بارزة ضمن اولوية صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية عند صياغة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها

وسنتناول في دراستنا موضوع دور المؤسسات المالية الدولية ودورها في توجيه اقتصاديات الدول النامية.

ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات المالية الدولية في علاج اختلالات الاقتصادية ومساهمتها في توجيه الدول النامية.

# الفصل الأول

---

الإطار المفاهيمي للمؤسسات

المالية الدولية

---

### تمهيد:

عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات والتغيرات التي اثرت على النظام الاقتصادي العالمي والتي كان ابرزها تقييد التجارة الخارجية تنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض قيمة العملة مما أدى الى ظهور العديد من الاختلالات في النظام النقدي العالمي، ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحضور مجموعة من الدول الى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر "بريتن وودز" عام 1944، هدفت من خلاله الى محاولة إيجاد حلول لهذه المشكلات التي عانت منها دول العالم خاصة الدول الصناعية، ما أدى الى وجود اقتراحات كان أهمها الاقتراح الأمريكي والبريطاني، وقد تمخض عن انعقاد هذا المؤتمر إنشاء مؤسستين هما الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي اللذان يعتبران أهم المؤسسات الدولية الفاعلة على الصعيد العالمي، ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بالجوانب الخاصة بهذا الموضوع من خلال تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الدولية

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول الصندوق النقد الدولي

المبحث الثالث: مفاهيم اساسية حول البنك الدولي

### المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية

بات من الواضح أنه لا يمكن توقع ديمومة أيّ نظام قائم، وأنّ المجتمع الدولي يسعى دائماً إلى التكيف مع الأوضاع المستجدة نتيجة للتغيرات في موازين القوى الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية وظهور قوى جديدة على الساحة الدولية، إنشاء مؤسسات دولية جديدة تتولّى إدارة النظام النقدي العالمي الجديد، ولازالت هذه المؤسسات تلعب دوراً رئيسياً على الساحة الدولية حتى الوقت الحاضر.

ومن خلال هذا المبحث سنتعرّف على ماهية هذه المؤسسات وظروف إنشائها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

### المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية الدولية

نشأة مؤسسات التمويل الدولي ارتبط بعدم مشاركة الدول الاشتراكية سابقاً في هذه المؤسسات وضعف دور الدول النامية فيها، وهو الامر الذي أدى الي سيطرة الدول الرأسمالية القوية على هذه المؤسسات واستمرار هذه السيطرة بالشكل الذي أدى الي ان تخدم في عملها تحقيق مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً ودون توفير اهتمام مماثل لتحقيق مصالح الدول النامية (فليح حسن خلف، ص305). كما كان لها تأثير عميق في اتجاهات السياسية والمؤسسات الدولية المنشأة، وحسب(رمزي زكي،ص85) فإن القضايا هي:

- اعادة تعمير أوربا بعدما خلفته الحرب من تدبير وما ترتب عليها من بزوغ مفهوم النمو الاقتصادي واستخدامه معياراً للتقدم.
- المواجهة بين النظم الاقتصادية: نظام رأسمالي يقوم على اساس اقتصاد السوق في الغرب، ونظام اشتراكي يقوم على مبدأ التخطيط المركزي في الشرق

- ظهور قضية التنمية الاقتصادية للعالم الثالث كواحدة من المشاكل الرئيسية في العالم ما بعد الحرب، حيث انقسم العالم الي شمال متقدم وجنوب متخلف حديث الاستقلال.

وفي ظل هذه الفوضى السائدة والصراعات واللا استقرار على مستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قبيل الحرب العالمي العالمية الثانية والذي كان سببه اقتصادي وهو عدم التحكم في سعر الصرف والفهم الجيد للموضوع المتعلق بالنقد نادت الدول ذات السيادة وعلى رأسهم "الوم أ" الى عقد اجتماع في مدينة "بريتن وودز" بولاية "نيوها مشير" الأمريكية عام 1944 بهدف إنشاء نظام نقدي عالمي يعكس عدم الشعور بالرضا الكامل على أداء العمل بقاعدة الذهب ومن ثم الاستغناء عنها وإيجاد صيغة جديدة لتكون أساسا للنظام النقدي الجديد وتأسيس إطار متين للتعاون الدولي يحول دون تكرار الأزمات والمشاكل التي شهدتها أسواق العالم واقتصادياته والتي نتجت عنها نتائج مأساوية كما حدث في فترة الكساد 1929 (محمد سيد عابد، ص407).

وقد عرض خلال هذا المؤتمر أهم مقترحين وهما لكل من الإنجليزي "كينز" والأمريكي "هوايت" وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر لأجلها وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء به المقترحين.

أولاً: مشروع "كينز": الخاص بإنشاء اتحاد دولي للمقاطعة يستخدم نقودا دولية يطلق عليها اسم (ancor) وبحجم يؤدي المستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي في العالم ويتحد قيمة هذه العملة على اساس ربطها بقيمة معينة من الذهب وتقبلها الدول الاعضاء في تسوية معاملاتها الدولية حيث تقوم الدول الاعضاء عن طريق بنوكها المركزية بفتح حساب في الاتحاد الدولي للمقاصة وتعمل كل دولة على موازنة مدفوعاتها بنفسها ويحدث ذلك في ظل ظروف طبيعية، ولكن عندما يحدث اضطراب في بعض النظم الاقتصادية وتحدث تقلبات نقدية يترتب عليها عجز. فإن دولة العجز يصبح حسابها مدينا في الاتحاد، ودولة الفائض يصبح حسابها دائنا في الاتحاد، وتستخدم كل دولة حصتها من السحب لعملة "البانكور" بالإضافة الي الذهب في تسوية مدفوعاتها الدولية، ويحول الاتحاد بفتح

اعتمادات الدول الاعضاء لكي تقوم بالسحب من البنك مبلغ من النقود ولكن في حدود معينة، ولا يحتاج الاتحاد للبدء في عمله الي ايداع ودائع من الذهب او العملات الاخرى، فأصوله تتكون من القيود الحسابية الدائنة باسم البنوك المركزية للدول المختلفة، ما إذا حدث ارتفاع في الاسعار العالمية وزيادة في حجم التجارة الدولية فإن نظام اتحاد المقاصة الدولي يتصف بالمرونة في زيادة السيولة الدولية وذلك بزيادة حجم الحصص وتمنح الدول الاعضاء الائتمان الذي تستخدمه كوسيلة دفع مقبولة في المعاملات الدولية. وقد اورد كينز في مقترحاته القواعد التنظيمية المتعلقة "البانكور" حيث يحق للدولة التي تعاني من عجز في مدفوعاتها ان تسحب ربح حصتها في السنة بدون قيود. أما إذا ازداد العجز على ذلك فيحق لاتحاد المقاصة الدولي ان يطلب من الدولة التي تعاني من العجز ان تخفض قيمة عملتها الوطنية او رفض رقابة حركات رؤوس الاموال أو تتنازل للاتحاد عن جزء من احتياطاتها من الذهب والعملات الاجنبية. وقد كان كينز في مقترحاته يدافع عن المصالح البريطانية ويتجاهل النفوذ الامريكي مما جعل المؤتمر في مدينة بريتون وودز يرفض مشروع واقتراحات كينز (صبرينة زروق، ص 9).

ثانيا: مشروع "هوايت": وهو الاخر بدوره قدم الي مؤتمر بريتون وودز مشروع واقتراحات كينز (علي عبد الفتاح، ص 493).

■ انشاء نظام نقدي دولي جديد يتمثل في صندوق النقد الدولي والذي يهدف الي استقرار أسعار الصرف حيث اقترح (هوايت) اصدار وحدة نقد دولية اطلق عليها اسم "اليونيتاس" قابلة للتحويل الى عملات الدول الاخرى، وترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب وذلك من اجل استخدامها كوحدة للحساب ولموازنة الصرف بين الدول المتعاملة.

■ واقترح هوايت عل دول الاعضاء ان تحدد قيمة عملاتها بالذهب او اليونيتاس. إن المشروع الذي قدمه هوايت لم يكن يهدف الي إنشاء سلطة نقد دولية تحل محل سلطة النقد الوطنية للدول الاعضاء وانما كانت تصوراته خلق تعاون وتنسيق بين السلطتين.

- ان يقوم النظام النقدي المقترح بمحاربة القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية بجميع أشكالها والتي تعطل حركة رؤوس الاموال وحرية التجارة.
- تفتح حسابات دائنة ومدينة للدول الاعضاء في الصندوق ويسجل الرصيد في هذه الحسابات باليونيتاس، وتتم عملية الفائض في الحساب الجاري للدول الاعضاء بالذهب، وفي حال وقوع عجز في ميزان المدفوعات فإن دور الصندوق هو السعي لتثبيت قيمة العملات بواسطة الائتمانات المتبادلة بين الاعضاء.
- يتكون احتياطي الصندوق من الذهب وعملات الدول الاعضاء، وبما ان الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت كانت تملك بنظام الصرف بالذهب، وان الدولار قابل للتحويل الي ذهب في المدفوعات الدولية.

وفي مؤتمر بریتون وودز الذي عقد في عام 1944، والذي استمر اسابيع عدة، تم الاتفاق على اعتبار مقترحات هويت اساس لقيام صندوق النقد الدولي، وانتهى المؤتمر باتخاذ القرار لإنشاء مؤسستين ماليتين دوليتين هما : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (صبرينة زروق، ص10).

### المطلب الثاني: تعريف ودور المؤسسات المالية الدولية

#### الفرع الأول: تعريف المؤسسات المالية الدولية

تهدف المؤسسات المالية الدولية إلى إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين وذلك من خلال ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية الدولية وبذلك فهناك عدة تعاريف أعطيت لهذه المؤسسات، وفيما يلي سنتطرق لبعض هذه التعاريف.

تعرف المؤسسات المالية الدولية بشكل عام على انها مؤسسات او منشآت اعمال تكون اصولها عبارة عن اصول مالية مثل القروض والاوراق المالية وخصومها تكون ايضا خصوم مالية كالمخدرات والودائع بأنواعها المختلفة وتعتبر المؤسسة المالية الدولية مؤسسة مهمة و حيوية بالنسبة لأي اقتصاد، لانها تعتبر احدى المكونات الاساسية لنمو الاقتصاد وتختلف هذه المؤسسات عن المؤسسات الصناعية، حيث تكون الاخيرة عبارة

عن شركات او منشآت اعمال تكون اصولها وخصومها عبارة عن مباني وآلات ومعدات ومواد خام وسلع اخرى(حسين عباس حسين الشمري).

□ تعرف المؤسسات المالية الدولية "بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي الى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول.

□ تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تشجيع الاستثمار الخاص في البلدان النامية عن طريق التدليل على ان الاستثمارات هناك يمكن ان تكون مربحة وتعمل على المؤسسة على اسس تجارية وتستهدف تحقيق الربح (خليل حسين، ص578).

□ وتعرف أيضا بأنها" منظمات حكومية دائمة ذات إرادة ذاتية وشخصية مستقلة، تقوم بإنشائها مجموعة من الدول قصد تحقيق أهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشأ للمؤسسة، وتهدف هذه المؤسسات الى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وتعرف المؤسسات المالية الدولية على انها المتمثلة في البنك الدولي للأنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وهي مؤسسات ذات منشأ رأسمالي، تحديدا في الولايات المتحدة الامريكية التي تساهم بتمويل اكبر حجم في ميزانيتها. ولذلك فإذا كانت هذه المؤسسات النقدية -نظريا- جاءت من اجل اعادة بناء الدول المدمرة من الحرب وتدعيم النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة، فهي تستخدم-عمليا- كوسائل لتقوية بنى النظام الرأسمالي العالمي والمحافظة على الوضع المتخلف في دول المحيط بتدخلها في شؤونها الاقتصادية، ويتجلى ذلك واضحا في الشروط التي تفرضها هذه المؤسسات مقابل حصول الدول المتخلفة على قروض مثل(جندي عبد الناصر، ص230).

ومما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للمؤسسات المالية الدولية وهي منظمات إلى المحافظة على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي، ودفع عجلة التنمية في الدول المختلفة كما تعمل على عمل على إزالة العوائق التي تحول دون دمجها في الاقتصاد العالمي، وهي مؤسسات تقوم بتمويل المشروعات الحكومية والخاصة والعمل على استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي

### الفرع الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية:

حسب (فليح حسن خلف، ص315) فإن دور المؤسسات يتمثل في .

- 1- قيام المؤسسة بالاستثمار على الاساس المشاركة مع جهات الاستثمار الخاصة من الدول المصدرة لرأس المال او الدول المتلقية له، أو مع الجانبين.
- 2- أن لا تزيد استثماراتها على نصف رأس المال اللازم لإقامة المشروع.
- 3- أن لا يقلّ مبلغ الاستثمار الذي يساهم به عن 100 الف دولار ولا يوجد حد اعلى له.
- 4- أن يسهم الاستثمار في تنمية الدولة المعنية التي يتم فيها وان تغلب عليه الصفة الصناعية.
- 5- يحدّد سعر الفائدة بالاتفاق مع الاخذ بالاعتبار درجة المخاطرة وسعر الفائدة في الاستخدامات الاخرى.
- 6- تمويل استثمارات القطاع الخاص.
- 7- تعبئة رؤوس الأموال من الأسواق المالية الدولية.
- 8- تقديم المساعدات والمشورة الفنية الى الحكومات ومؤسسات الاعمال.

### المطلب الثالث: آثار المؤسسات المالية الدولية:

إن مؤسسات التمويل الدولي حققت من خلال عملها وسياستها الكثير من الآثار الايجابية، ويرى البعض بأن عمل وسياسات مؤسسات التمويل الدولي هذه يقود الي تحقيق آثار سلبية ليست بالقليلة ومنها ما يلي:

الفرع الأول: الآثار الايجابية لمؤسسات التمويل الدولي .

وحسب (فليح حسن خلف، ص320) فإن الآثار تتمثل في:

1- مساعدة الدول الاعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفعتها وبشكل خاص منها الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الاجل وبالذات من خلال الصندوق، وبمساندة واضحة من البنك.

2- الاسهام في علاج العديد من الازمات المالية التي اعترضت العديد من الدول وبصورة خاصة تلك التي حصلت في الاسواق المالية النقدية، وفي عمل اقتصاديات هذه الدول.

3- قدمت مؤسسات التمويل الدولي (البنك الدولي، ومؤسسة التنمية الدولية) التمويل اللازم لإقامة قدر واسع من مشروعات البناء التحتي ومرافق رأس المال الاجتماعي، ومن خلال ذلك فإنها وفرت الاساس الذي يمكن أن يحفز على إقامة المشروعات الانتاجية ونموها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد.

4- قدمت مؤسسات التمويل الدولي (البنك الدولي، ومؤسسة التنمية) الاموال اللازمة للاستثمار من خلال على توفير التمويل لإقامة المشروعات الانتاجية وبمشاركة فيها، وهو ما أدى إلى المساعدة على تحقيق النمو والتطور لاقتصاديات الدول الاعضاء، ومن خلال خلق بيئة استثمارية تشجع وتحفز الجهات المختلفة في الاقتصاد على الانخراط فيها، وتوفير ضمانات جزئية ضد هذه المخاطر والاستفادة من عوائدها، وبالذات من خلال التمويل المشترك للمشروعات ومؤسسة الضمان الاستثمار.

5- عملت مؤسسات التمويل الدولي وبالذات البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية على توفير التمويل من أجل مكافحة الفقر وبشكل خاص في الدول الاقل دخلا والاشد فقرا، وبالتركيز على المناطق الريفية من أجل تحسين الغذاء ونوعية الحياة والحصول على مياه نظيفة.

6- إعطاء اهتمام واضح لتنمية الموارد البشرية وبالذات في الدول الأقل تنمية لمواردها البشرية من خلال برامج لتحسين التعليم والصحة، والتركيز على التعليم الاساسي والتدريب المرتبط باكتساب مهارات.

7- اهتمت مؤسسات التمويل الدولي، ومن خلال الخبراء المختصين العاملين فيه بتقديم الاستشارة والخبرة الفنية في مجال الاقامة المشروعات.

8- حفزت مؤسسات التمويل الدولي (البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولي) المشروعات الخاصة على التوسع والنمو، وزيادة أهميتها ودورها في اقتصاديات الدول، والاسهام من خلال ذلك في تطور هذه الدول ضمن الاتجاهات الحالية للعولمة، وباعتبار ان تحسين مناخ الاستثمار شرط مسبق للنمو وتخفيض اعداد الفقراء.

9- بادرت مؤسسة التمويل الدولي وبالذات البنك الدولي بمساعدة الدول المثقلة بالديون على تخفيض ديونها من اجل تخفيف اعباء هذه الديون عنها عن طريق تقديم مساعدات مالية تمكنها من ذلك.

**الفرع الثاني: الآثار السلبية لمؤسسات التمويل الدولي: حسب (فليح حسن خلف، ص324) فإن الآثار السلبية تتمثل في:**

1- إن نشأة مؤسسات التمويل الدولي ارتبط بتحقيق مصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة التي عانت بعد الكساد والحرب من اضطراب في المعاملات والتمويل والمدفوعات الدولية وعدم استقرار قيمة المعاملات واسعار صرفها واختلال ميزان المدفوعات، ولم يبرز في إطار ذلك اهتمام واضح بأوضاع الدول النامية بسبب ضعفها وانخفاض مساهمتها.

2- أسلوب إدارة مؤسسات النظام والتي تم وضعها والأخذ بها لضمان تحقيق سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة وضعف دور الدول النامية فيها، حيث أن حصص المساهمة في رؤوس أموال هذه المؤسسات، وبالذات الصندوق والبنك استندت الي عدة معايير منها القومية للدول الاعضاء وضمنت الدول المتقدمة من خلالها مشاركة أكبر، وبالتالي قوة تصويتية أكبر في انتخاب الهيئات الادارية، قوة وبالتالي قوة تصويتية أكبر في انتخاب

الهيئات الادارية وفي اتخاذ القرارات، حيث ان حصة خمسة دول تقارب النصف وهي امريكا وانكلترا والمانيا واليابان وفرنسا. (فليح حسن خلف، ص324)

3- إن عمل مؤسسات التمويل الدولي (الصندوق والبنك) تم بشكل يتحقق من خلاله معالجة مشكلات الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها في حين ان الصندوق يوفر التمويل لمعالجة الاختلالات الوقتية قصيرة الاجل والتي تحصل غالبا في الدول المتقدمة نتيجة الدورات الاقتصادية، ومن ثم حصولها منه على القروض والتسهيلات التي تعالج الاختلالات الوقتية هذه دون معالجة الاختلالات طويلة الاجل التي تعاني منها الدول النامية.

4- وبخصوص النقد والسيولة الدولية لا يوجد نقد دولي يوفر السيولة والتمويل الدولي مفروض قبوله والتعامل به قانونا كالنقد المحلي في الدول والذي تفرض القوانين قبول التعامل به، كما لا يوجد بنك مركزي دولي ينظم التمويل والتدفقات النقدية والمالية وتسويتها بين الدول كما هو عليه الحال في البنوك المركزية التي تتولى ذلك على مستوى الدولة. (فليح حسن خلف، ص325)

5- ارتباط نظام التمويل والنقد الدولي الذي تمارسه مؤسسات التمويل الدولي (الصندوق والبنك) بالدولار بعد التخلي عن قاعدة الذهب، وهو ما أدى الي ظهور مشكلات عديدة ارتبطت اساسا بما تعرض له الدولار من أزمات واسعة النطاق وتكررت باستمرار، والتي أبرزها أزمة الدولار في بداية السبعينات ذات الصلة باختلال ميزان التجارة الامريكي، وتجمع أرصدة دولاريه بكميات ضخمة وبالذات في اوروبا، وانخفاض قيمته، واطراب التمويل والتعامل الدولي واسعار الصرف والتسويات الدولية، وهو ما أدى الي التوقف عن تحويل الدولار الدولي، وهو ما يجعل هذا النظام مرتبطا بحركة الاقتصاد الامريكي الي التوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب، ونشوء مشكلات خطيرة ادت إلى انهيار نظام النقد والتمويل الدولي، وهو ما يجعل هذا النظام مرتبطا بحركة الاقتصاد الامريكي والتي تستدعي مصالحها اتخاذ إجراءات معينة وعلى حساب مصالح الدول الاخرى، إذ أن تخفيض قيمة الدولار مثلا يؤدي إلى انخفاض وارادات أمريكا من الدول

الآخري ومنها الدول النامية لصالح زيادة صادرات أمريكا إليها وكذلك إلى تخفيض قيمة ودائع الدول الآخري في أمريكا والدول الأوروبية التي غالبا ما تتم بالدولار، وقد تضررت نتيجة لذلك دول عديدة ومنها الدول النفطية ذات الودائع الدولارية في أمريكا ودول أوروبية، ونتيجة لذلك تعرضت اقتصاديات العالم والدول النامية منها وبالذات الدول النفطية لهزات وتقلبات واسعة بسبب تقلبات نظام النقد التمويل الدولي. (فليح حسن خلف، ص326)

6- إن التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت في نظام النقد والتمويل الدولي الذي تديره وتشرف عليه مؤسسات التمويل الدولي وبالذات الصندوق أدى إلى اضطراب واختلال المبادلات التجارية وأثر ذلك سلبا على الدول النامية من خلال انتقال آثار التقلبات الاقتصادية عن طريق تصدير التضخم إليها وانعكاس الركود فيها عن طريق انخفاض صادراتها إلى الدول المتقدمة، ومن ثم تزايد قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات وزيادة عجز موازين مدفوعاتها، وانخفاض القوة الشرائية لصادرات الدول النامية نتيجة تدهور شروط التبادل التجارية لغير صالحها بسبب ارتفاع أسعار وارداتها بشكل يفوق الارتفاع في صادراتها نتيجة التضخم المستورد وهو ما أدى إلى تفاقم حالة العجز في موازين مدفوعاتها، والأضرار سلبا بعملية التنمية فيها، وتضررت الدول النفطية من خلال التأثير السالب للتضخم على مكاسب هذه الدول المرتبطة بارتفاع أسعار النفط، كما تضررت الدول غير النفطية بشكل أكبر نتيجة التقلبات هذه، وبالذات التضخم بارتفاع أسعار النفط وارتفاع تكاليف استيرادها للطاقة وارتفاع تكاليف الاستيراد ككل، أي تحملها أعباء إضافية مضاعفة، كنتيجة لكل ما سبق فإن الدول النامية قد تضررت بصورة أكبر بسبب سياسات النقد والتمويل الدولي. (فليح حسن خلف، ص327)

#### المطلب الرابع: أشكال المؤسسات المالية الدولية.

سعت الدول من خلال مؤتمر "بريتن وودز" والمنعقدة سنة 1944 إلى إيجاد مؤسسات مالية دولية تسهر على سلامة الاقتصاد العالمي والمحافظة على النظام النقدي والمالي العالمي، وقد انبثق عن هذا المؤتمر إنشاء كل من البنك الدولي إلا أن دراستنا ستقتصر

على دراسة صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية باعتبارهما المؤسستين الأكثر تأثيراً على اقتصاديات الدول النامية واللذان سنعرض لهما تباعاً.

### الفرع الأول: البنك الدولي

يمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساساً على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي، رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال، ولذلك فهو على عكس صندوق النقد الدولي، وغن كان يكمل مهامه، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة، إلا انه يشترط بالنسبة لعمليات التكيف الهيكلي ان يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق، أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة، وتصحيح سعر الصرف، باعتبارها شروط تمهيدية لكي تنجح عمليات التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (سماي علي ، ص91)

### الفرع الثاني: الصندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، منذ بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع توقيع اتفاقية "بريتون وودز" في صيف عام 1944، ويمكن التعرف على صندوق النقد الدولي وأهدافه ومهامه وموارده والحصص المكونة له، وطريقة التصويت، وأنواع القروض التي يتيحها والشروط التي يضعها الصندوق لمنح قروضه ومسانداته (عبد المطلب عبد الحميد، ص84).

### المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الصندوق النقد الدولي

لقد كان الغرض من إنشاء الصندوق هو مواجهة المشكلات المالية والنقدية التي تسببت في خلق الازمة العالمية في الثلاثينيات والتي تضمنت كما ذكرنا من قبل التغييرات الحادة والمفاجئة في أسعار الصرف العملات الوطنية إلى جانب اتجاه الحكومات إلى إتباع نظام الرقابة على الصرف الاجنبي. وفقا لنصوص اتفاقية الصندوق التي تم التوقيع عليها من قبل كل الاعضاء، يتعهد كل عضو بالامتناع عن أي ممارسات يكون من شأنها تدهور رفاهية الدول الاخرى. وبالتحديد تتضمن هذه النصوص مطالبة الاعضاء بالاتي:

- السماح لعملاتها بالتداول في مقابل العملات الاجنبية بحرية وبدون أي قيود
- إخبار الصندوق بأي تغييرات في السياسات المالية والنقدية التي تؤثر على باقي الاعضاء.
- الاستعداد لتطبيق التعديلات التي يراها الصندوق ملائمة في السياسة المالية لكي تحقق مصلحة كافة الدول الاعضاء.

ومقابل التزام العضو بهذا السلوك يقدم الصندوق التمويل اللازم لمساعدة العضو عندما يتعرض لمشاكل نقدية لمواجهة أزمة مدفوعات دولية. على أننا يجب أن نؤكد الصندوق النقد الدولي لا يعتبر مؤسسة إقراض كما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي وانما يعد مشرقا ومراقبا للسياسات النقدية واسعار الصرف بما يضمن الاستقرار النقدي الدولي والنمو المستمر للاقتصاد العالمي.

ويؤمن الصندوق بأن الشرط الأساسي لتحقيق الرفاهية الدولية هو نظام نقدي منضبط ومستقر يشجع نمو التجارة الدولية ويخلق فرص العمل ويوسع النشاط الاقتصادي ويرفع مستوى المعيشة في كافة دول العالم. ولعل أهم مهمة الصندوق الاساسية هي رعاية والحفاظ .

### المطلب الأول: تعريف الصندوق النقد الدولي

هو مؤسسة نقدية دولية تم تأسيسها عام 1944 بموجب اتفاقية «بريتون وودز» أمريكا باعتباره بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسية وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المترتبة التي حصلت في اقتصاديات الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (غازي عبد الرزاق النقاش، ص91).

ويمكن تعريف الصندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على ادارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الاعضاء فيه. (عبد المطلب عبد الحميد، ص86)

### المطلب الثاني: وظائف ومهام الصندوق النقد الدولي

لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه، فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية: (عادل أحمد حشيش، ص146).

1- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول الى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

2- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.

3- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات الدول الاعضاء بإتاحة الموارد الازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء الى اجراءات تقييدية ويمنح في ذلك قروض قصيرة الاجل ومتوسطة الأجل.

4- توفير السيولة الدولية الازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطيات الدولية وقد ابتدع ذلك ما يسمى "بحقوق السحب الخاصة".

5- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

6- ابداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة وبالتالي فإن الصندوق يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولية.

7- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك ركز اهتمامه منذ الثمانيات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي وبالتالي بدأ يخصص موارد وقروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثاً للبلاد المنخفضة الدخل ويمثل ذلك تداخل كبير مع اختصاصات ووظائف البنك الدولي.

8- يركز صندوق النقد الدولي في معالجاته للسياسات الاقتصادية الكلية، على الفترة القصيرة وأحياناً الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.

9- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الاعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات اللجوء إلى إجراءات تقييدية ويمنح في ذلك قروضا قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل (عبد المطلب عبد الحميد، ص 85).

### المطلب الثالث: موارد الصندوق النقد الدولي

وطبقاً لميثاق لصندوق النقد حددت القيمة التبادلية لعملة أي عضو معبراً عنها بالذهب كأساس مشترك بالدولار الأمريكي بالحالة التي هو عليها في أول يوليو 1944 وهو 888671 جرام للدولار وفي 18 ديسمبر 1946 تم تحديد أسعار التعادل للدول الاعضاء ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت بقابلية تحويل الدولار على الذهب بالسعر المحدد، على اساس 35 دولار للأوقية، للبنوك المركزية التي تحتفظ بالدولار الورقي، فإن الدولار قد تساوى بالفعل مع الذهب من حيث السيولة والقبول العام

كاحتياطي دولي، ونظرا للصلة الوثيقة التي قامت بين الدولار والذهب من ناحية، وبين العملات المختلفة والذهب من ناحية أخرى، فمعنى ذلك أن ثمة أسعار صرف محددة وثابتة قد قامت بين الدولار وغيره من عملات الدول الأعضاء.

ويتكون رصيد الصندوق بصفة أساسية من العملات التي تقدمها الدول الأعضاء جميعا كل بحسب حصتها المحددة لها. وكذلك من الموارد الخاصة للصندوق مثل العمولة التي يحصل عليها من معاملات الدول الاعضاء معه عندما تلجأ إلي موارده، والعمولة التي يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه الدول في الذهب بيعا وشراء، والفائدة التي يحصل عليها من استثماره بضع مئات من الملايين من الدولارات والذهب في أدونات الخزانة الأمريكية.

ورغم خلو الاتفاقية المنشئة للصندوق من الضوابط التي يمكن بموجبها تحديد حصة كل عضو في الصندوق، إلا أنها أوضحت الطريقة التي يتم بها سداد حصة كل دولة في الصندوق، إذ يجب ان تدفع الدولة العضو حصتها فيه على أساس 25 من قيمة الحصة بالذهب، وباقي قيمة الحصة تدفع بالعملة الوطنية، وهذه القاعدة تسرى على أي زيادة في حصص الاعضاء قد يقررها الصندوق في المستقبل.

ولحصص الاعضاء في الصندوق اهمية كبرى تتمثل على الاخص في تي تحديدها لموارده، وفي تأسيس التصويت داخل أجهزة المجلس على حجمها وفي الاعتماد عليها في تقرير مدى حق الدولة في الالتجاء الى موارد الصندوق (زينب حسين عوض الله، ص114).

### المبحث الثالث: مفاهيم اساسية حول البنك الدولي

تمخض عن اتفاقية "بريتن وودز" إنشاء صندوق النقد الدولي الي جانبه البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي يعد مؤسسة من مؤسسات الامم المتحدة المتخصصة والتي اوكلت إليها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة البناء والتعمير لدول أروبا التي خربتها الحرب العالمية الثانية إلا أن دوره تطور الى أبعد من ذلك وذلك لاتساع نطاق عضويته إذا أصبح البنك الدولي يهتم بمحاربة الفقر عبر العالم.

### المطلب الأول: تعريف ووظائف البنك الدولي.

يعتبر البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تسهر على تقديم التمويل للدول الاعضاء من خلال مجموعة من القروض تختلف باختلاف المشروع المراد تمويلية

### الفرع الأول: تعريف البنك الدولي

■ يمكن تعريف البنك العالمي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن ادارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء. ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الاصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين والخاص وكذلك يهتم البنك العالمي بصفة أساسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال. ويتفرع عنه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية، الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار (عبدالمطلب عبد الحميد، ص 49).

■ ويمكن تعريف البنك الدولي هو فقط البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية (خليل حسين، ص 583).

■ ويمكن تعريف البنك العالمي للإنشاء والتعمير على انه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن ادارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الكفيلة الاقتصادية للدول الاعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على

سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الاصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسة بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من اسواق المال (احمد السليمان، ص475).

ولذلك فهو يكمل مهام صندوق النقد الدولي، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا انه يشترط بالنسبة لعمليات التكيف الهيكلي ان يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق، اي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الميزانية، وتصحيح سعر الصرف، باعتبارها شروط تمهيدية لكي تتجح عمليات التكيف الهيكلي في الاجل المتوسط والطويل، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير (محاضرة، حامد نور الدي).

### الفرع الثاني: مهام البنك الدولي

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضا ومشورة تتعلق بالسياسات ودعمها فنيا لحكومات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الالهل للإقراض، ويتقاضى البنك رسوم فوائد أقل بكثير من البنوك التجارية المقرضة. وتقدم المؤسسة الدولية للتنمية منحا وقروض معفاة الفائدة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً لتمويل عدد من النشاطات المتعلقة بتخفيض اعداد الفقراء تتضمن اجراءات لتشجيع حسن الادارة العامة الخاضعة للمساءلة، وتحسين مناخ الاستثمار الخاص ودعم خدمات الصحة والتعليم المتاحة للفقراء.

وتستثمر مؤسسة التمويل الدولية في مشروعات القطاع الخاص القابلة للاستمرار في البلدان التي يكون فيها امكانية الحصول على رأسمال محدود. وتساعد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية عن طريق توفير ضمانات للمستثمرين الاجانب ضد الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية مثل الحروب والاضطرابات الاهلية وعدم قابلية تحويل عملة البلد المحلية. ويساعد المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار على تشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال

إتاحة منبر للتحكيم والمصالحة في النزاعات الدولية المتعلقة بالاستثمار بين الحكومات والمستثمرين الاجانب من القطاع الخاص (خليل حسين، ص584)

### المطلب الثاني: موارد البنك الدولي

يتحصل البنك على موارده من حصة كل عضو التي تحدد وفقا لحصته في صندوق النقد الدولي ومن الاقتراض من الاسواق العالمية كما أن بيع المستندات التي يصدرها او التي يضمنها التي يستثمر فيها جزء من موارده المالية تعتبر موردا هاما للبنك إضافة الي الدخل الصافي الناتج من مختلف عمليات البنك من جراء تسديد فوائد القروض التي يمنحها والعمولات المختلفة (مدني بن شهرة، ص42).

وقد كان رأس مال البنك عند إنشائه 10 ملايين دولار ليرتفع فيما بعد بحيث اصبح 24 مليار دولار سنة 1965م و27 دولار سنة 1970م و85 مليار دولار سنة 1996.

ونجد أن حصص الدول في رأس مال البنك الدولي حيث أن 43% من الحصص تمتلكها الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة الامريكية، اليابان والمانيا وبريطانيا وفرنسا وبالتالي نجد ان هذه الدول لها القوة التصويتية العالية والمتعددة بحوالي 40% من عدد الاصوات. كما أن الولايات المتحدة الامريكية تمتلك لوحدها ما يقدر بـ: 20% من القوة التصويتية داخل البنك الدولي كما أن كل دولة تتوقف على قدرتها وإمكانياتها الاقتصادية وهي تتكون من ثلاث حالات:

□ الحالة الأولى: مساهمة البلد العضو المنظم الي عضوية البنك تقدر بـ: 2% من حصته تدفع بالذهب او الدولار الامريكي.

□ الحالة الثانية: نسبة 18% من الحصة تدفع بالعملة المحلية للبلد العضو.

□ الحالة الثالثة: نسبة 80% من الحصة تدفع بالعملة المحلية للبلد العضو تكون لدى البنك المركزي للدولة العضو ويلجأ إليها البنك الدولي وقت الحاجة كما أن أموال البنك لها حصانة ضد أي تخفيض في عملة أي عضو ولا يتحمل خسارة الصرف وإذا حدث ذلك

لأي بلد عضو طلب بدفع التعويض يتساوى مع نسبة الانخفاض لتغطية الخسارة (مدني بن شهرة، ص 87).

**المطلب الثالث : الهيئات التابعة لمجموعة البنك الدولي.**

إن توسع البنك الدولي في تقديم قروض للهيئات العامة والخاصة في أقاليم الدول الاعضاء وما يتطلب ذلك من تلبية احتياجات التنمية لجأ البنك إلى إنشاء منطمتين تابعتين له هما: مؤسسة التمويل الدولية ورابطة التنمية الدولية

**الفرع الأول: مؤسسة التمويل الدولية:**

تم انشائها في 24 يوليو 1956م وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 20 فيفري 1957 ورغم ارتباطها بالبنك الدولي إلا أنها كانت لها شخصية قانونية مستقلة بأموالها المنفصلة عن أموال البنك وكان الهدف من انشائها رفع حالة الضمان الحكومي لإقراض المشروعات الانتاجية الخاصة في اقاليم الدول الاعضاء والمساهمة على ايجاد قرض الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والاجنبية، كما أنها تشجع الاستثمار الموجه للإنتاج ومنه زيادة في معدلات النمو خاصة لدى القطاع الخاص خصوصا في المساعدات للدول النامية من اجل تنمية القطاع الصناعي، بما في ذلك تأسيس بنوك محلية وطنية، وشركات تمويل التنمية في هذه الدول، ويمكن في حالات معينة المساهمة في المشروعات الزراعية المالية والتجارية (مدني بن شهرة، ص 85).

وتقدم هذه المؤسسة التمويل للمشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة منها على أن تكون هذه المشاريع ذات ربحية خاصة (صبرينة زروق، ص 19)

أهمّ الخدمات التي توفرها المؤسسة: حسب (ميثم عجام، ص 196) فإن أهم الخدمات تتمثل في

1- المساعدة في تمويل وتأسيس وتوسيع المشروعات الانتاجية الخاصة وذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص.

2- تقديم المساعدة الفنية للجمع بين كل فرص الاستثمار ورأس المال المحلي والاجنبي والخبرة الفنية.

3- التدخل المباشر بتقديم الخدمات الاستشارية بهدف خلق ظروف محلية مشجعة وملائمة أكثر للاستثمارات الاجنبية في الدول النامية.

4- كما أن هناك هدفا آخر لهذه المؤسسة وهو النجاح والتوسع من اجل البقاء وإيجاد مشاريع مربحة.

هذا وقد قامت المؤسسة بتقديم تمويل 2626 مشروعا حتى عام 2001، ودفعت من مواردها الخاصة أكثر من 21 بليون دولار.

### الفرع الثاني: هيئة التنمية الدولية

إن الحالة الاقتصادية المتدهورة للدول النامية في الخمسينات وصعوبة الحصول على رؤوس الاموال لتمويل المشروعات الاستثمارية خاصة تلك التي عزف المستثمرون الاجانب المساهمة فيها والتي لا تحقق عائدا اقتصاديا مثل مشروعات الطرق، السك الحديدية، قطاع الطاقة السدود والمياه.

بدأ التزايد من المطالبة بمساعدات مالية بشروط مسيرة حتى تواجه تكاليف التنمية وفي ضوء هذه الظروف تم إعداد لإنشاء هيئة جديدة تحت اسم رابطة التنمية الدولية في 24 سبتمبر 1960 والغرض منها تشهيل تقديم القروض وبمعدلات فوائد منخفضة وتكون لمدة طويلة نسبيا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستويات المعيشة كما أنها تهدف الى رفع التنمية في الدول الاعضاء الأكثر فقرا ومنح القروض من اجل رفع البنية التحتية لاقتصاديات البلدان النامية وتحسين ادائها الاقتصادي وتتميز رابطة التنمية الدولية بعدة صفات منها:

1- مرونة تعديل بنود الاتفاقية حيث يتم بواسطة المحافظين على عكس البنك الدولي حيث توجد إجراءات معقدة لتعديل أي بند من بنود الانشاء

2- إن عدد الدول المساهمة في الرابطة أكبر من عدد الدول المساهمة في مؤسسة التمويل الدولية وخاصة من قبل الدول النامية ويرجع ذلك الي نسبة فائدة القروض وسهولة التمويل

3- تعتبر الرابطة صندوق للاقتراض المسير تتم ادارته بواسطة البنك الدولي ولا تعتبر مستقلة عنه مثلما هو حال مؤسسة التمويل الدولية.

4- لهل اكثر من مورد مالي اولها حصص الدول الاعضاء ثانيها المساهمات الاضافية التي تقدمها دول المجموعة المتقدمة على سبيل الهبة، ثالثها اقتراض الرابطة وتلقي الاعانات من البنك الدولي، واخيرا دخل الرابطة من العمليات الاستثمارية التي تقوم بها (مدني بن شهرة، ص 86).

وتسمى أيضا الوكالة الدولية للتنمية، انشئت سنة 1960 بهدف منح الدول الاكثر فقرا قروضا بشروط اكثر يسرا من شروط البنك الدولي. وتستخدم الدول الفقيرة جدا هذه القروض في تنمية مشاريع البنية الأساسية والطاقة وذلك من أجل تحسين الأداء الاقتصادي. وتستمد هذه الهيئة موردها المالية من تحويلات من تحويلات صافي أرباح البنك الدولي، ومن المساهمات التي تقدمها بعض الدول الاعضاء الغنية، وما يكتب به أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من عملات قابلة للتحويل كرأس مال(نور الدين أعراب، ص 29).

وهذا قد احدثت هذه الوكالة كمؤسسة تابعة للبنك الدولي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة في الدول النامية، وذلك بمنحها قروض بشروط اكثر مرونة واقل عبئا على ميزان المدفوعات" من شروط منح القروض التقليدية"(منير الحمش، ص 62).

### خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم حول ظروف نشأة المؤسسات المالية الدولية والوضع النقدي والمالي الدولي الذي كان سببا في البحث عن نظام سهر على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي انتهى بإنشاء مؤسسات مالية دولية تمثلت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1944، باعتبار أن صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية دولية تسهر على غدارة النظام النقدي العالمي ومراقبة سعر الصرف وإعادة التوازن لميزان المدفوعات أما المؤسسة الدولية الثانية فهي البنك الدولي والذي كان الهدف من إنشائه ذلك الوقت هو إعادة إعمار دول أوروبا التي خربتها الحرب وباعتباره بنك عالمي فهو يسهر على تقديم القروض للدول التي تكون عضوا في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منذ انشائها اضطلع كل بمهامه فصندوق النقد للدولي يسهر على النظام المالي العالمي بتقديمه قروضا لمختلف الدول والتي تكون عضوا في كلتا المؤسستين، ويتطور عدد الاعضاء المساهمين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتساع نطاق العضوية للمؤسستين تطور دورهما حيث اتسع عمل البنك وأصبح يقدم قروضا للدول الأعضاء بهدف اقامة مشاريع البنى التحتية ومحطات الطاقة الكهربائية وغيرها بينما تطور عمل وأصبح صندوق النقد الدولي يهتم بمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الدول الاعضاء وذلك بتبني سياسات وبرامج التنشيط الاقتصادي والتعديل الهيكلي وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

## الفصل الثاني

---

خصائص اقتصاديات

الدول النامية

---

### تمهيد:

مما لا شك فيه أنّ الدول النامية المتلقّية للاستثمار الاجنبي المباشر في وضع بالغ الحرج، فهي من ناحية في أمسّ الحاجة إلى استثمار أجنبي لسدّ فجوة الموارد المحلية ولدفع عملية التنمية الاقتصادية بها، ولكنها تخشى ما قد تتسبّب فيه هذه الاستثمارات من آثار اقتصادية، لاسيما إذا ما اتّجهت هذه الاستثمارات نحو مجالات تمسّ السيادة الوطنية، كصناعات الدفاع الوطني أو الأمن القومي، بل والبحث العلمي القومي. كما قد تخشى من تحميل موازين المدفوعات بأعباء إضافية مستقبلاً عندما يحين تحويل الارباح الخاصة بهذه الاستثمارات للخارج.

ولذا فقد تزايدت أهمية اجراء تقييم لأثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاطراف المعنية بصفة عامّة، وعلى الدول المضيفة بصفة خاصة، وحيث أنّ انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة شأنه كل نشاط اقتصادي يترتب عليه نواحي إيجابية وأخرى سلبية لكلّ من الدولة الأم والدول المضيفة، لذا من الضروري لكل دولة أن تجري حساباتها الخاصة فيما يتعلّق بالمزايا والاعباء المترتّبة على الاستثمارات حسب مرحلة النمو التي تمرّ بها، وفي ضوء الظروف المحلية والدولية حتّى تستطيع تعظيم الأثر الايجابي الناجم عن هذه الاستثمارات

وسنتطرق في هذا الفصل للمبحث الأول والذي يضم الخصائص المشتركة للبلدان النامية، أما المبحث الثاني فجاء للاستعراض أهداف ودور المؤسسات المالية الدولية، وفي الأخير سوف نتعرف على متطلبات برامج الاصلاح الاقتصادي.

### المبحث الأول: الخصائص المشتركة للدول النامية

لا يعني القول بالخصائص المشتركة للدول النامية، أن هذه الأخيرة سواء كانت في افريقيا أو آسيا أو أمريكا للاتينية متشابهة تشابها تاما فيما بينها، فكل دولة تختلف بالتأكيد في الكثير من الجوانب عن غيرها من الدول الأخرى سواء كانت نامية أو متطورة، فما اقتصرنا على بحث الخصائص المشتركة ما بين هذه الدول إلا بدافع الوصول الى حصر وتحديد مجموع ما يمكن اعتباره معيقات للتنمية بها من عوامل ومتغيرات، ومنه إمكانية الوصول إلى تحديد وحصر ما يستوجب على هذه الدول اعتماده من اجراءات لتجاوز معيقات التنمية التي أصبحت معروفة ومحددة، ومنه أحداث الدفعة الانمائية المطلوبة لخروجها من حالة التخلف الذي تعانيه.

### المطلب الأول: مفاهيم حول البطالة والتضخم

إنّ التضخم والبطالة ظاهرتان سيئتان لعلّ العلاقة بينهما هي معدّلات الأجور فنجد أن معدّلات الأجور ترتفع في حالة التضخّم وتتنخفض في حالة البطالة وحيث أنّ العرض والطلب على العمل له تأثير على معدّل الأجور فإنّه يبدو أن التضخّم يزيد من الطلب على العمال له تأثير على معدّل الأجور فإنّه يبدو أن التضخّم يزيد من الطلب على العمّال فتزداد الأجور والانكماش يقلّل الطلب على العمّال فتظهر البطالة وتتنخفض الأجور ولعلّ هذه الظاهرة تصدق تماما عندما تكون الظاهرة التضخمية بدأت قبل وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل فيكون هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة حيث يزيد التضخم وتقل البطالة. (مصطفى سلمان، ص 241)

### أولا: البطالة

البطالة ظاهرة اجتماعية أسبابها اقتصادية ذات صفة عالمية، حيث قد تظهر في أي دولة من دول العالم، وهذه الظاهرة تمثّل مشاكل اجتماعية منبثقة عن مشاكل اقتصادية فتنتشر آثارها لأنها تسبّب تعكير صفوة حياة الافراد وتثير القلق في المجتمعات لأنها تززع استقرار الفرد الذي يفقد عمله، أو يتخرّج من دراسته فلا يجد عملا أو يصل إلى

سنّ التكليف (سن البلوغ أو سن الثامنة عشرة) ويصبح مستوى المسؤولية ثم لا يجد عملا، إن هذا الوضع يفرز انعكاسات اجتماعية تصل إلى الجرائم والانحرافات السلوكية الناجمة عن الاحباط الذي يلزم الفرد الذي يصطدم بالبطالة. (مصطفى سلمان، ص237)

### 1- تعريف البطالة:

إن انتشار البطالة يعتبر مؤشرا لضعف الأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الانتاجي، ويعتبر مفهوم البطالة غير محدود بعض الشيء؛ لأن من الممكن نظريا أن نقول ان أي فرد سيكون راغبا في العمل في مقابل تعويض مجز وسخي وقد رأى الاقتصاديون على ربط تعريف البطالة بمستوى معين من الأجر.

أما الاحصائيات الحكومية فقد أخذت بتعريف العامل العاطل بأنه العامل الذي يعمل بصفة مؤقتة، ويعرف معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للمشاركين في القوى العاملة، كما انصبّ الاهتمام على التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة عبر الزمن وعبر المناطق الجغرافية بين المجموعات التي تختلف من حيث العمر والجنس والاصل ورغم بساطة هذا المعدل فإنه يواجه صعوبات كثيرة أهمها صعوبة المفاهيم التي تتعلق بتحديد مفهوم العاطل وأخرى تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، حيث يعلن عن معدل البطالة في الدول التي تقل فيها الامكانيات المادية والبشرية كل سنة كما هو حال الجزائر إلا أن هذا المعدل يعلن شهريا في الدول المتقدمة، وتفاوت مناهج قياس معدل البطالة سواء بالاعتماد على التعداد السكاني أو خلال المساحات الاحصائية من خلال مكاتب إحصائيات العمل.

وتؤخذ عدة تحفظات عن معدل البطالة أهمها المغالاة في تقدير عدد العاطلين، بحيث لا توجد وسيلة للتأكد من صحة ما يدعيه العاطلين من حيث مدى جديتهم في البحث عن فرص العمل وقد لا يشتمل إحصائيات البطالة جانبا مهما من العاطلين فعلا وذلك عن فرض العمل وقد لا يشتمل إحصائيات البطالة جانبا مهما من العاطلين فعلا وذلك لمجرد أنهم توقفوا عن البحث عن فرصة للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم فإنهم لا يسجلون في

قوائم المتعطلين، ومن ثم لا يدرجون ضمن قوة العمل كما لا يشكل العاطلين عن العمل فئة متجانسة، بل عدة فئات تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة وطول فترة البطالة، ومدى المعاناة منها، حيث يحسب معدل البطالة على أساس النسبة إلى الجنس أو على أساس الريف أو المدينة، أو على أساس العمر أو على أساس العرق، حيث أن حسابات معدلات البطالة على أساس هذه التقسيمات يعطي نتائج مختلفة تماما عن المعدل الإجمالي للبطالة.

كما نجد أن بيانات معدل البطالة لا تعطي بالضرورة أي فكرة عن الضيق الاقتصادي الذي يعانيه الراغبون في العمل حيث انه لا يؤخذ بعين الاعتبار العمل الخاص بالأفراد العاملين كما انه لا يؤخذ في الحسبان دعم المداخل للعمال العاطلين خلال فترة تعطلهم عن العمل، سواء تعويضات حكومية للبطالة أو مدفوعات داعمة من هيئات خاصة أو التأمين عن البطالة وغيرها، فبيانات معدل البطالة تقدم معلومات عن النسبة العاطلة من القوى العاملة ولا تعطي أي فكرة عن النسبة العاملة من السكان، وبالرغم من كل هذه العيوب فقد ظل معدل البطالة مؤشرا هاما لظروف سوق العمل. (مدني بن شهر، ص232)

### 2- أنواع البطالة:

تختلف انواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات وتختلف تسميات هذه الانواع بين الباحثين ولكننا نلخص هذه الانواع فيما يلي:

□ **البطالة البنائية:** وهي الجزء من القوة العاملة غير الفنية التي لا تستطيع العمل في الصناعة والزراعة الحديثة بسبب تطور أساليب الانتاج وعدم تأهيل هذه القوة العاملة، وأنّ هذا النوع من البطالة تطول فترة تعطله حتى يتسنى لمن يريد من هذا النمط من العمالة أن يعيد تأهيل نفسه ليواكب التطور الجديد.

□ **البطالة الدورية:** وهي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية، التي تظهر في فترات الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الانتاج وما يصاحب ذلك من ركود في

تصريف المنتجات عند الاسعار والاجور السائدة، فينكمش الانتاج وقد تتوقف بعض المشاريع كلياً أو جزئياً مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة وهذا النوع من البطالة يسمى البطالة العابرة ويظهر عادة في الدول النامية.

□ **البطالة المقنعة:** تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية متدنية بل يعملون بإنتاجية حدية تساوي الصفر.

□ **البطالة الموسمية:** وهذه البطالة رهن بالمواسم المناخية أو المواسم الاجتماعية حيث يتعطل كثير من العمال في اجزاء من السنة غما شتاء كعمال البناء تقريبا أو صيفا كعمال المرطبات، كما يتعطل بعض عمال الصناعات التي تتغير موديلاتها كالملابس كما ان عمال السياحة يعملون في المواسم الملائمة للسياحة سواء كانت مناخية أو مناسبات دينية ونجد أنهم يفقدون العمل في الأوقات التي لا يوجد فيها سياحة. (مصطفى سلمان، ص240)

□ **البطالة الاحتكاكية:** وهو نوع مؤقت من انواع البطالة حيث يشمل أولئك الذين يبحثون عن اعمال افضل من اعمالهم وتواكب التطورات التكنولوجية وانتقال الافراد من منطقة إلى اخرى والتخرج من مراحل تعليمة تعطي مؤهلا افضل للعامل وما يشبه ذلك.

□ **البطالة الاجبارية:** هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل جبري وتحدث عن طريق تسريح العمال،وعندها لا يجد الداخلون الجدد في السوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنها وقدرتهم عليه وقبوله عند مستوى الاجر السائد وقد تكون البطالة الاجبارية هيكلية أو احتكاكية أو موسمية. (مدني بن شهرة، ص59)

**ثانيا: التضخم**

يشكل ارتفاع الاسعار المزمن "التضخم" خطرا حقيقيا على الاستقرار والنشاط الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على السواء، إلا أنه في دول الاسواق الناشئة تكون الآثار السلبية للتضخم اشمل واسع. (خليل حسين، ص133)

### 1- تعريف التضخم:

وفي هذا المجال هناك عدة نظريات حاولت تفسير ظاهرة التضخم حيث أن بعضها حاول تفسيرها من جانب الطلب أي ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض والبعض الآخر حاول تفسير ظاهرة التضخم من جانب ارتفاع التكاليف و ذلك عندما تلجأ عوامل الانتاج إلى زيادة اسعارها لكي تحظى بنصيب اكبر في الناتج الكلي وينتج عن ذلك ارتفاع الاسعار نظرا لزيادة تكاليف عوامل الانتاج، كما ان هناك من يرى بأن التضخم سببه التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي وهذا النوع من التضخم اكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية نتيجة سعيها لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي. (ايمان حملاوي، ص51)

ويمكن القول ان التغيرات في قيمة النقود أو مستوى الاسعار غالبا ما يكون ارتفاعا ونادرا ما يكون انخفاضاً، وهو بتغييره يرتب أوصافا وظواهره نقدية كثير ما تجد اسبابها في تغيير العلاقات الاقتصادية الحقيقية. كما ان لها من الاثار ما ينعكس على الاشخاص الاقتصادية وعلى الاقتصاد القومي في مجموعة ويكون نتيجتها خلق موازنات جديدة في الاقتصاد

فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال اسبابه: فهو عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار. ( مجدي محمود شهاب، ص78)

يأتي العمل على تخفيض معدلات التضخم بغرض الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للسكان والحد من آثار زيادة العرض النقدي على كلا من عجز الموازنة وميزان المدفوعات. (بوكار عبد العزيز، ص132)

### 2- أنواع التضخم:

يمكن تصنيف حالات التضخم إلى ثلاث حالات حسب(مصطفى سليمان وآخرون، 229) أو انواع هي:

□ **التضخم الزاحف:** ويمكن تسميته بالتضخم المعتدل وذلك لأن تزايد الاسعار مستمر ولكن معدل التزايد لا يكاد يصل إلى 10 خلال فترة زمنية معينة معقولة أي ليست قصيرة.

□ **التضخم المتسارع:** وهذا النوع يصف تزايد الاسعار بمعدلات أعلى من النوع الأول ولفترات زمنية اقصر.

□ **التضخم الجامح:** وهذا النوع من التضخم يصف تزايد الاسعار وتضاعفها مرات عديدة قد تصل إلى نسب أكثر من 2000، كما حصل في بعض الدول عقب ظروف سياسية أو اقتصادية صعبة.

□ **التضخم المكبوت:** وهذا النوع يصف حالة ضبط الاسعار من قبل السلطات المسؤولة بحيث لو تركت الاسعار دون اجراءات مضادة لارتفعت ولكن تدخل السلطات ثبتت الاسعار عند حدود لا يعبر عن واقع الحال. بإجراءاتها من خلال الاسعار الجبرية والتوزيع بالبطاقات أو تفلت الامور ويصبح التضخم متسارعا أو تفاقم الأوضاع ويصبح التضخم جامح.

ومن هنا نلمس بان التضخم حالة اقتصادية مقلقة ولعل أخطر انواعه هو التضخم المتسارع والجامح حيث مع هذه الحالة فإن الناس يفقدون الثقة في عملة البلد وتضطرب الاحوال الاقتصادية كما سيتضح عندما نعرض للأثار المختلفة للتضخم.

### المطلب الثاني: انخفاض معدل مستوى المعيشي

بالنظر إلى المعطيات الاحصائية الخاصة بمستويات المعيشية في الدول النامية، يظهر أن هذه الاخيرة تسجل تدن كبير مقارنة بما هي عليه نظيرتها بالدول المتقدمة، وهذا في كل الجوانب المتمثلة أساسا في انخفاض الدخل (الفقر)، ضعف مستويات التعليم، تدهور مستوى الخدمات الصحية وارتفاع معدلات الوفيات، ارتفاع معدلات... إلخ، وهي مؤشرات نحاول توضيح البعض منها فيما يلي:

■ **نصيب الفرد من الدخل الوطني:** طبقاً للإحصائيات سنة 2003، فقد قدرت قيمة ما أنتج عالمياً من سلع وخدمات بما يزيد عن 36000 مليار دولار أمريكي، أنتج منه ما يفوق الـ 29000 مليار دولار أمريكي بالدول المتقدمة، في حين اقتصر إنتاج الدول النامية منه على ما يقارب 7000 مليار دولار أمريكي (6.981). وإذا أخذنا بالحسبان التوزيع السكاني في العالم، سنجد أنّ أكثر من 80% من دخل العالم ينتج بمعية الدول المتقدمة التي يبلغ مجموع سكانها حدود الـ 20 فقط من مجموع سكان العالم، وهو ما يعني أنّ أربعة أخماس سكان العالم 80%، لا يولدون إلاّ ما يعادل الـ 20 فقط من إجمالي الدخل العالمي، أي خمس هذا الدخل، الشيء الذي يجعل متوسط دخل الفرد بالدول النامية يكون أقلّ من واحد على عشرين متوسط نفس الدخل بالدول المتقدمة. (ريال زوينة، ص187)

ويستخدم متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي كمعبر عن مستويات المعيشة للدول المختلفة. ويوضح متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد الحصول عليها بواسطة دخله النقدي ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على الرقم القياسي للأسعار. (محمد عجمية، ص15)

الجدول رقم (1): قيمة الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد ببعض مناطق العالم

الوحدة: 1- الناتج المحلي الإجمالي، مليار دولار أمريكي

2- الناتج المحلي الإجمالي للفرد، دولار أمريكي

القطر	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد
العالم	36.0583%	5.801%
منطقة التعاون والاندماج الاقتصادي	29.650.5%	25.750%
البلدان النامية	6.981.9%	1.414%
البلدان الأقل نموًا	221.4%	329%
البلدان العربية	773.4%	329%
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي	2.893.6%	1.512%
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1.745.9%	3.275%
جنوب آسيا	1.745.9%	3.275%
أفريقيا جنوب الصحراء	418.5%	633%
وسط أوروبا وشرقها- رابطة الدول المستقلة	1.189.9%	2.949%

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2005، الاداء الاقتصادي، ص 269.

□ **الفقر:** زاد الاهتمام خلال سبعينات القرن العشرين بمشكلة الفقر وبحث السبل الكفيلة بحصرها ومحاولة قياسه، وذلك بهدف الوصول إلى وضع مقياس مشترك لخط الفقر على مستوى الدول النامية.

وقد ذهب الاقتصاديون إلى تحديد ما يسمى بمستوى الفقر المطلق الذي يعبر عن الحد الأدنى للدخل اللازم لإشباع الحاجات الضرورية المادية، ولما كان هذا المستوى غير

ثابت كونه يتغير باختلاف المناطق والدول، لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمادية بها، فقد عمد الاقتصاديون الى تبني ما يسمى بخط الفقر الدولي، وهو ثابت يعادل 370 دولار امريكي للفرد سنويا، محاولين من ذلك تقدير معادلة مكافئ القوة الشرائية لهذا المبلغ في ضوء قيم العملات المحلية للدول النامية.

ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2005، فإن خمس سكان العالم، أي أكثر من مليار نسمة يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم، فيما يشكل ما يزيد عن 40% من سكان العالم فعليا طبقة عالمية دنيا تواجه الفقر المدقع (ريال زوينة، ص86).

أما بالنسبة للمناطق الفردية فتشير الاحصائيات المتوفرة الى ان أعلى معدلات الفقر سجلت في جنوب آسيا و افريقيا جنوب الصحراء، حيث تظهر نفس الاحصائيات ان نسبة من يعيشون باقل من دولار واحد في اليوم بلغت بإفريقيا جنوب الصحراء 46.4%، وبلغت بجنوب آسيا 31.9 من مجموع السكان (ريال زوينة، ص190).

□ **الصحة:** بالإضافة إلى مستويات الدخل المنخفضة في كل الدول النامية، يعاني الكثير من الافراد، بهذه الاخيرة من مشاكل سوء التغذية والمرض ونقص الرعاية الصحية. وبالرغم من الجهود المبذولة في المجال إلا ان النتائج تبقى دون المستوى المطلوب إذ يظهر تقرير حالة السكان في العالم لعام 2007، إن العمر المتوقع بالدول الاقل نمواً مازال في حدود 52 سنة، أي أنه مازال بعيداً عن المتوسط العالمي المقدر بـ: 66 سنة، وشديد البعد عن متوسط المناطق الاكثر نمواً والمقدر بـ: 76 سنة في نفس الاطار وفيما يخص متوسط وفيات الاطفال دون سن الخامسة، يظهر نفس التقرير أنه بلغ بالدول الاقل نمواً حدود 149 طفل مقابل 09 اطفال بالمناطق الاكثر نمواً، و 78% طفل كمتوسط عالمي (ريال زوينة، ص190).

□ **التعليم:** سبق أن رأينا أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الانتاج والاستهلاك وأكدنا على أن هناك اجماع على أن الانفاق على التعليم يمثل استثماراً وليس استهلاكاً، وأن هذا الضرب من الاستثمار - الاستثمار البشري - يحقق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد أو

## الفصل الثاني \_\_\_\_\_ خصائص اقتصاديات الدول النامية

للمجتمع ككل. ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الاساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من افراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحل الى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الانفاق الحكومي.

ويوضح الجدول: بعض البيانات الخاصة بالمشورات التعليمية في عينة من الدول النامية والدول المتقدمة.

الجدول رقم 2: بعض المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول

الدولة	نسبة المتعلمين من كبار (1990)	نسبة المقيدن في التعليم في سن الابتدائي	نسبة المقيدن في التعليم الثانوي من العدد الإجمالي في سن الثانوي
	1965	89/1988	1965
بنجلاديش	35.3%	49%	63%
تشاد	29.8%	34%	38%
السودان	27.1%	29%	58%
مصر	48.4%	75%	87%
كوريا الجنوبية	92%	101%	100%
اليابان	99%	100%	100%
المملكة المتحدة	99%	92%	100%

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية، ص77

ويتضح من بيانات الجدول أن نسبة المتعلمين ونسبة المقيدون في كل من التعليم الابتدائي والثانوي منخفضة نسبيا في الدول النامية بالمقارنة بتمثيلاتها في الدول المتقدمة. إلا أننا نلاحظ تحسن هذه النسب في السنوات الأخيرة مما يعني أن معظم الدول النامية بدأت تهتم بالتعليم وتوليه اهتماما كبيرا. (محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، ص 78).

### المطلب الثالث: ضعف الجهاز الانتاجي

تتميز الدول النامية بصفة عامة بانخفاض انتاجية عنصر العمل بالمقارنة بالدول المتقدمة في النواحي الانشطة المختلفة. ويمكن الاعتماد على متوسط نيب العامل من الناتج في قطاع ما كمقياس لمستوى انتاجية العامل في هذا القطاع (محمد عبد العزيز عجمية، ص 23).

### الفرع الأول: سيادة حالة المنافسة غير الكاملة وعدم كمال المعلومات

على الرغم من الجدية التي ميزت معظم الدول النامية في جهودها المبذولة بشأن ما تجر به من إصلاحات على اقتصادياتها، إلا أنها ما زالت وجلي يومنا تعاني من بعض الأساليب الادارية التداخلية التي كثيرا ما اعاقت وتعيق في الوقت الحاضر السير الحر للعمليات والانشطة الاقتصادية في كثيرا ما أعاقت وتعيق في الوقت الحاضر السير الحر للعمليات والانشطة الاقتصادية، وباتجاه ما يمكن في ظل تلك المعطيات ان يدفع باتجاه التخصيص والاستخدام الامثل للموارد الاقتصادي

فحرية السوق في ظل تواجد الاطر القانونية والثقافية والمؤسسية الازمة، والكفيلة بتنظيم التعاقدات وحقوق الملكية، واستقرار قيمة العملة، وملائمة البنى الهيكلية أو الاساسية... وغيرها وباعتبارها من العوامل ذات الاهمية البالغة في أي ممارسة اقتصادية أو تنظيم اقتصادي فعال، تعتبر اهم ما يجب أن تركز عليه الدول النامية كسلطات مركزية جهودها في سبيل إرسالها. (عمر محي الدين، ص 156)

إضافة إلى ذلك، فمن أهم ما يميز الاقتصاديات النامية، غياب أو على الأقل وفي أحسن الظروف نقص المعلومات المطلوبة عن اسواقها. هذه الأخيرة وبالرغم من اهميتها

المحورية بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، لارتباطها المباشر بدقة ما قد يتخذونه من قرارات استثمارية/أو استهلاكية، إلا أن توفرها بهذه الدول يبقى جد محدود، كما أن تكاليف الحصول عليها متى امكن ذلك غالبا ما تكون جد مرتفعة، الشيء الذي كثيرا ما ينتج عنه سوء تخصيص الموارد، ومنه إبطال عمليات التوسع في الانتاج والاستثمار، ومنه طبعا وبالنتيجة إبطال أو تدنية مفعول ما قد يعتمد من سياسات أو استراتيجيات للتصحيح/أو الانماء. (ريال زوينة، ص192)

### الفرع الثاني: الاعتماد على الانتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية

**1- الزراعة صغيرة الحجم:** إن الغالبية العظمى من السكان بالدول النامية يعيشون ويعلمون في المناطق الريفية. كما أن أكثر من 65 أساسا ريفيون، بالمقارنة بأقل من 27 هم سكان المناطق الريفية في اقتصاديات الدول المتقدمة. وبطريقة مشابهة فإن 58 من قوة العمل يتم شغلها في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة. إن مساهمة قطاع الزراعة تبلغ 14 في (GNP) للدول النامية بينما تسهم فقط ب3 في (GNP) للدول المتقدمة.

كما أن الانتاجية الزراعية تكون منخفضة ليس فقط بسبب الاعداد الهائلة من الناس المرتبطين بالأرض المتاحة ولكن أيضا بسبب ان الزراعة في الدول النامية تتسم في الغالب بتكنولوجيات أولية بدائية وبالتنظيم الفقير ومحدودية مدخلات رأس المال المادي والبشري. ويعتبر الفن التكنولوجي السائد في الزراعة متخلفا.

### 2- الاعتماد على الصادرات الأولية: إن معظم اقتصاديات الدول النامية تعتمد على

إنتاج وتصدير المنتجات الأولية والمواد الخام(الزراعة، الوقود، الثروة السمكية، المواد الخام) في حين تعتبر الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالنسبة لها أنشطة ثانوية(مثل الصناعة والأنشطة الخدمية)، وهذه السلع والمنتجات الأولية يتم تصدير معظمها في صورتها الخام والأولية باعتبارها أهم الصادرات التي تذهب على الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية الأخرى.

فعلى سبيل المثال فبالنسبة للدول النامية غير الاسيوية نجد أن هذه المنتجات الأولية تشكل أكثر من 70 من جملة صادراتها . وباستثناء الدول التي لديها وفرة كبيرة في البترول والمواد المعدنية والتعدينية الأخرى وبعض الدول القليلة الآسيوية التي تقوم بتصدير المنتجات المصنعة، وهي الدول حديثة التصنيع، فإن معظم صادرات الدول النامية من المواد الغذائية الأساسية، المحاصيل النقدية غير الغذائية والمواد الخام، وفي دول افريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، نجد أن المنتجات الأولية تشكل أكبر من 80 من عوائد صادراتها الإجمالية.

كما أن صادرات الدول النامية (باستثناء الصادرات البترولية) يعتمد على متطلبات الدول المتقدمة من هذه المنتجات. (ريال زوينة، ص193)

### المبحث الثاني: أهداف المؤسسات المالية وأنواع برامج اصلاح الاقتصادي

شهدت العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين انتشارا لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي نادى بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد اختلفت سياسات الاصلاح الاقتصادي من قبل العديد من البلدان النامية، في محاولة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية بصورة عامة، وقد أدت سياسات الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر عبر الدول العالم عبر قنوات نقودها الشركات متعددة الجنسيات بشكل أساسي.

#### المطلب الأول: اهداف المؤسسات المالية الدولية

#### الفرع الأول: اهداف البنك العالمي للإنشاء والتعمير

يمكن تلخيص أهداف البنك الدولي بما يلي:

- إعادة بناء اقتصاديات الدول الاعضاء بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية وذلك بتوفير رؤوس الاموال للاستثمارات الانتاجية سواء في صورة قروض أو استثمارات اجنبية بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي
- التشجيع على الاستثمار الدولي لتحقيق النمو وفقا للشروط التجارية في أقاليم الدول الاعضاء وتقديم المساعدة للتحويل من اقتصاديات الحرب الى اقتصاديات السلام، والعمل على ربط دول العالم الثالث باقتصاد السوق.
- تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الانتاجية للدول الاعضاء بهدف الوصول الى مرحلة النمو المتوازنة للتجارة الدولية في الاجل الطويل والمحافظة على توازن المدفوعات.
- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الاكثر نفعا من اجل اعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية.

■ تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى التي يجري بها القطاع الخاص وذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة للأغراض الانتاجية. (مدني بن شهرة، ص84).

كما أنشأ البنك الدولي مؤسسة التمويل الدولي وهدفها مساعدة الدول الأقل تطورا من أجل دعم جهودها لتعبئة رأس المال المحلي والاجنبي لهذا الغرض، بتعزيز النمو في القطاع الخاص وتوسيع دوره في الاقتصاد، ودور مؤسسة التمويل الدولي يتمثل في تشجيع تدفق رأس المال الخاص إلى المشروعات الانتاجية الخاصة والمختلطة التي يشترك فيها القطاع الخاص، وأن انشاء مؤسسة التمويل الدولي عام 1956 استند الى كون ان توفير التمويل لإقامة البنية التحتية الذي يتم في معظمة من خلال البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية لا يكفي لجذب الاستثمار الخاص والاسهام في تحقيق التنمية، ولذلك يصبح ضروريا العمل على تشجيع نمو الاستثمار في المشروعات الانتاجية الخاصة. (فليح حسن خلف، ص304).

"وأما الهدف النهائي البنك فهو مساعدة رأس المال الدولي الخاص في توسعه وسعيه إلى مناطق الاستثمار المربح في الدول النامية، ووسيلته في ذلك هي تمويل بناء شبكة البنية الأساسية والضغط على الحكومات المقترضة لتقديم كافة الامتيازات والحوافز للاستثمار الأجنبي، وتوجيه الإنتاج نحو التصدير لزيادة حجم ما يعرض في السوق العالمي، مما يعود بالفائدة على الشركات العالمية". (عرفان تقي الدين حسني، ص305)

"فخلال فترة الخمسينات والستينيات كانت أولوية البنك موجهة لإعادة إعمار وتنمية أوربا، وبعدها بدأ يقدم معونات خاصة للدول التي تتعاطم فيها مصالح الدول الرأسمالية وعلى الخصوص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينيات والسبعينيات أم الدول النامية ذات التوجه غير الليبرالي فلم تكن تحض بأيّة مساعدات تستحق الذكر، بل أحيانا كانت توضع في القائمة السوداء للبنك". (صالح صالح، ص110)

### الفرع الثاني: اهداف الصندوق النقد الدولي

تتمثل أهداف الصندوق النقد الدولي في: (فليح حسن خلف، ص301).

- تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة و تتعاون حول المشاكل النقدية الدولية.
- تيسير التوسع والتمويل المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة بذلك في تعزيز المستويات العالية للتشغيل والدخل الحقيقي والحفاظ عليها.
- تعزيز استقرار اسعار الصرف للحفاظ على ترتيبات منظمة لسعر الصرف بين الدول الاعضاء وتجنب انخفاض قيمة العملة بسبب التنافس.
- المساعدة في انشاء نظام متعدد الجوانب للمدفوعات فيما يتعلق بالمعاملات الجارية وفي الغاء القيود على العملات الاجنبية التي تعوق نمو التجارة العالمية.
- توفير الثقة للأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم بصورة مؤقتة في ظل ضمانات كافية، وبذلك توفر لهم الفرصة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتهم بدون اللجوء إلى تدابير تدمر الازدهار الوطني أو الدولي.

وكانت البلدان التي انضمت إلى الصندوق فيما بين عامي 1971 قد اتفقت على ابقاء اسعار صرفها (أي قيمة عملاتها بالدولار الامريكي) مربوط بأسعار قابلة للتعديل في حالة واحدة وهي تصحيح "اختلال جذري" في ميزان المدفوعات وبموافقة صندوق النقد الدولي، ويطلق على هذا النظام اسم "نظام بريتن وودز لأسعار الصرف. (محمد ابراهيم عبد الرحيم، ص55).

ويمارس الصندوق تحقيقاً لأهدافه وظيفتين اساسيتين تحتم عليه اتفاقية بريتون وودز القيام بهما معاً، الأولى تنظيمية رقابية، حيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الاعضاء بما يكفل تحقيق ثبات واستقرار أسعار الصرف وتنشيط التبادل الدولي، والوظيفة الثانية تمويلية، ويحتفظ الصندوق لهذه الغاية بمجموعة من العملات يستعين بها لمد الدول الاعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية على شاكلة قروض وتسهيلات

ائتمانية، مع التزام الدول الاعضاء بتسديد هذه المبالغ للصندوق، بحيث تستخدمه الدول التي تحتاج إلى مساعدة بصورة دورية.

### المطلب الثاني: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي للدول النامية

إن صندوق النقد الدولي يستمد من تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي في فلسفة المرجعية إلى آراء وافكار النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة النيوكلاسيكية وتسعى هذه الاجراءات إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في اطار وتسريع معدلات النمو الاقتصادي وتوزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين صندوق النقد والبنك الدوليان في إطار المهام الوظيفية لكل منها.

### أولاً: التثبيت الاقتصادي

ما زال الجدل سائد بين الاقتصاديين بالإصلاح الاقتصادي بشأن أي من السياسات الإصلاحية يمكن تنفيذها أولاً التثبيت الاقتصادي أو التعديل الهيكلي أو الاثنين معا في نفس الوقت وعلى الرغم من منطقية الخيارات المختلفة على وفق الفروض التي اعتمد عليها كل منهم، إلا أكثر الخيارات منطقية تكون وفق المفاهيم الاقتصادية، يكون التثبيت الاقتصادي أولاً وبعد أن تأخذ هذه الاجراءات بعدا زمنيا مناسباً في إطار المدى القصير لتفعيل آثارها الاقتصادية تليها في الترتيب المرحلي الاجراءات الاقتصادية المرتبطة بالتعديل الهيكلي، ويستند هذا التسلسل الى القروض التي تشير إلى صعوبة حركة رأس المال باتجاه الاستثمار، ويقوم التثبيت الاقتصادي بالسعي نحو تحقيق أسعار الصرف الحقيقية مع اكبر قدر من التأكد والرضى لدى الاستثمار الاجنبي وعدم الخوف من التغيرات لأسعار الصرف للعملة المحلية، كما يعد برنامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي، وقد اهتمت سياسات صندوق النقد الدولي بشأن التحكم في السيولة النقدية لأنها أحد مسببات زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة التضخم وعليه فإن برنامج التثبيت الاقتصادي يسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال ارتفاع اسعار الفائدة. حيث أن هذا الارتفاع يؤدي الى تحفيز الادخار وترشيد الاستثمار، كما أن الاهتمام بتنمية

اسواق رأس المال وتحرير التعامل فيها وترشيد الاقتراض الخارجي من بين السياسات المتبعة بصندوق النقد الدولي.

إن سياسة التثبيت الاقتصادي تهدف إلى:

- 1- اعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة قصيرة عادة ما تكون بين عام أو عامين
- 2- هذه السياسات عادة ما تكون اتفاقية بين الحكومة المعنية التي تقوم بسحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق وبين صندوق النقد الدولي وهذه السياسات تمثل مشروطية الصندوق التي تتم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرمج مع الحكومة المعنية. (مدني بن شهرة، ص40).

### ثانيا: التصحيح الهيكلي

إن سياسة التصحيح تركز على تصحيح هيكل الناتج وإدارة جانب العرض من خلال اصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمار وتحرير اسواق العمل ورأس المال على نحو يضمن استخدامه لهذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الانتاجية، فضلا عن اعادة توزيع الادوار بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال ما يسمى بالخصوصية.

وبذلك فإن صندوق النقد الدولي يقدم وصفة (مشروطية الصندوق) وهي حزمة من السياسات التي تحد من الفجوة (عدم التوازن) بين الطلب الأكثر والعرض الأقل وهذه الحزمة ستؤدي من وجهة نظره الى حل المشكلة من خلال مجموعة من السياسات التي تساهم في تحقيق الاصلاح الهيكلي الذي ي ينشده بالتركيز على تخفيض لانفاق وزيادة الايرادات.

وتتلخص أهم عناصر هذه الوصفة التي يقدمها الصندوق فيما يلي: (ريال زوينة،

ص134)

□ نقشف مالي بقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم تخفيض معدلات التضخم وغالبا ما يرتبط برنامج النقشف بتخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات الدعم وخاصة في مجال دعم السلع الغذائية وتعيين الخريجين والتعليم والعلاج، ومحاولة تحصيل، رسوم عن هذه الخدمات، والضمان الاجتماعي، ودعم اسعار السلع الزراعية، ودعم الانتاج. كما يتضمن البرنامج ايضا رفع اسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء ورسوم الخدمات التي تؤديها المصالح الحكومية واسعار بيع منتجات القطاع العام، وذلك من أجل زيادة الايرادات العامة.

□ تخفيض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الاجنبية، ووقف العمل بنظام تعدد أسعار الصرف في اتجاه توحيدها، وذلك بحجة تشجيع الصادرات وزيادتها وتخفيض الواردات، ومن ثم تخفيض العجز في ميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، ويميل الصندوق الى ترك اسعار الصرف تتحدد بقوى العرض والطلب في اتجاه ما يسمى بتقويم العملة.

□ تحرير الاقتصاد من التدخل الاداري من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب، ويتضمن ذلك تحرير الاسعار نحوى المستويات الدولية، وخاصة في قطاع الزراعة والطاقة والتخلص من سياسات التوريد والتسعير الاجباري للمحاصيل الزراعية، كما يعني ذلك تخليص الاستيراد من القيود، والغاء الرقابة على النقد الاجنبي أو تخفيضها إلى أقل حد ممكن، ووقف العمل بنظام الاتفاقات الثنائية للتجارة كما يرتبط التحرير بتقليص أنشطة القطاع العام وتخليصه من القيود السعرية أو الادارية أو الاجتماعية مع الدعوة لبيع بعض أجزائه الى قطاع الخاص.

□ تشجيع الاستثمار الاجنبي الخاص من خلال (المزايا والاعفاءات و التيسيرات الضريبية والجمركية).

□ تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات وترك اسعار منتجاته لقوى السوق.

□ يسعى الصندوق في مجال السياسات المالية والائتمانية الى الغاء دعم سعر الفائدة ورفعها بهدف تشجيع المدخرات المحلية والحد من السيولة النقدية باعتباره أحد عوامل التضخم، وكذلك وضع سقف للاقتراض الحكومي والحد من الاقتراض قصير الأجل.

□ تطوير السياسة الضريبية والحد من الاعفاءات الضريبية بهدف زيادة مرونتها وعائدها، وكذلك احكام الرقابة على المناطق الحرة للحد من التهرب الضريبي.

نلاحظ من النقاط السابقة الذكر(مشروطية الصندوق) أنه على مستوى الممارسة تركز آليات صندوق النقد الدولي حول تحرير الاقتصاد القومي، أي إزالة القيود والضوابط التي تحد من حرية حركة القطاع الخاص في السوق سواء على مستوى الاقتصاد المحلي، أو في علاقته بالسوق الدولية، وكف الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي إلا لأعمال قوى الطلب والعرض، فالهدف هنا واضح وهو إزالة كل ما يعوق الحركة الحرة لرأس المال المحلي (خاصة الفردي والاجنبي) وكل ما يعوق وحدة السوق الدولية وحركة المعاملات المالية الدولية، فحرية السوق التي يتبناها الصندوق ليست سوى تسخير السوق لخدمة اهداف الرأسمالية العالمية ومصالح مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها متعددة الجنسية.

وبصفة عامة تنطوي عملية التعديل الهيكلي-في مفهوم الضيق- على تبني كافة السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، عقب تعرضه لاختلالات ناجمة عن مصادر داخلية أو خارجية، بينما تستهدف عملية التعديل الهيكلي- في مفهومها الواسع-تحقيقي توازن مستمر في ميزان المدفوعات، بالعمل على تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي وتحفيز الصادرات، بالاعتماد على تكيف الهياكل الاقتصادية، خاصة هياكل الانتاج، وذلك حتى لا يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي على حساب ضغط معدلات النمو أو الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل.(سميرة ابراهيم ايوب، ص13).

### المبحث الثالث: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي

إن برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي تتكون من شقين الشق الأول يتم على المدى القصير ويسمى التثبيت الاقتصادي والذي يتبناه صندوق النقد الدولي والشق الثاني يتم على المستوى الطويل ويسمى بسياسات التعديل الهيكلي والذي يتبناه البنك الدولي وذلك بالتنسيق صندوق النقد الدولي ومع زيادة درجة التنسيق بين دور كل منهما أدى اهتمام صندوق النقد الدولي بقضايا جانب العرض التي هي من صميم برامج البنك الدولي، كما اهتم البنك الدولي بقضايا جانب الطلب (الاجل القصير) وبما أن خبراء صندوق النقد الدولي يفسرون أزمة البلدان المتخلفة بأنها نتيجة للإفراط في الطلب الكلي وذلك بسبب السياسات التوسعية المتبعة فإن سياسات صندوق النقد الدولي في اطار برامج الاستقرار الاقتصادي تهدف إلى خفض معدلات التضخم بالإضافة الى توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة ولتحقيق ذلك المبتغى فإن البلدان المتخلفة مطالبة بتطبيق مجموعة من التدابير والتي سوف نتطرق عليها في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة

ويعتبر ذلك من اهم الاهداف التي يتبناها صندوق الدولي سعيا منه الى تحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات لأن عجز ميزان المدفوعات يرجع اساسا إلى معدل التضخم المرتفع الذي يرجع بدوره إلى زيادة الكبيرة في حجم الانفاق العام عن الإيرادات العامة وهو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة تمويله بزيادة عرض النقود وعليه يوصي صندوق النقد الدولي بالتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال. (مدني بن شهرة، ص42).

#### 1- تخفيف النفقات الجارية للحكومة:

وذلك بترشيد الانفاق العام على السلع والخدمات والاعانات النقدية الحكومية ومدفوعات خدمة الدين وذلك من خلال:

■ تغيير سياسة التشغيل وذلك بالحد من تعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس

■ تجميد كل انواع الاعانات والدعم ويكون ذلك بطريقة تدريجية

■ تخفيض الانفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة

■ تخفيض الانفاق العام للمؤسسات والمشروعات الانتاجية العمومية وزيادته في المشروعات البنية الاساسية التي تتكامل ولا تتنافس مع المشروعات القطاع الخاص

■ زيادة الإيرادات العامة: وينطوي إصلاح النظام الضريبي على:

□ الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة اي بتطبيق

الضريبة على الدخل الإجمالي مع فرضها على الاجور والزيادة في

الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتماعي

□ رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغيير

قيمة الضرائب على الارباح بما يتناسب والاصلاحات العامة

□ رفع قيمة الضرائب العقارية والاملاك المدنية

□ رفع الرسوم على المنتجات البترولية

□ فرض ضرائب مبيعات عامة

□ التخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد

□ إلغاء الاعفاءات الجمركية إذ ان هذه الاعفاءات تشوه جهاز الاسعار

إن إحدى السمات الاساسية للهيكل الضريبي في البلد الذي يخضع بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الاصلاح المالي هي:

■ تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية

■ زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشر الاخرى

■ زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي

■ تخفيف العبء الضريبي على القطاع الخاص الوطني والاجنبي

■ تخفيض الدعم: يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل اشكال الدعم سواء الدعم الموجه إلى الخدمات الاجتماعية أو المواد الغذائية الاساسية ودعم الصادرات ودعم القروض أو دعم بعض الانشطة الانتاجية أو الخدماتية الاخرى لان هذا الدخل يؤدي إلى اختلال هيكل الاسعار والنفقات وهو ما يؤدي إلى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية، بالتالي انخفاض مستوى الناتج وانخفاض الدعم في الميزانية العامة له آثاره الايجابية على مستوى الكفاءة الاقتصادية ويقلل من معدل التضخم ومن هنا يؤكد الصندوق إن الدعم يمثل أحد أسباب التضخم:

- إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة: ونلخص هذا التمويل فيما يلي:
- التمويل من البنوك: ويتم ذلك إما بالتوسع بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي أو بالاقتراض من البنوك التجارية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وعرضها الامر الذي ينعكس على زيادة حدة التضخم وسيتبع ذلك ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي وتراجع في حجم الاحتياطات الخارجية.
  - التمويل غير البنكي: هو دالة لتطور اسواق المال وحجم الطلب العام على السندات الحكومية وبالتالي تظهر الميزة الكبيرة في انخفاض التضخم، إلا انه يكاد يكون منعدما في بعض البلدان النامية بسبب طبيعة القطاع الخاص غير البنكي وله اثر يكون انكماشيا على الطلب من خلال ان طريقة التمويل الحكومي قد تفضي إلى تحويل القوة الشرائية للقطاع الخاص من التوجه نحو ممارسة الطلب على شراء السلع والخدمات والسندات الخاصة إلى شراء السندات الحكومية ومن ثم تدفع نحو ارتفاع اسعار الفائدة وهو ما يؤثر سلبيا على استثمارات القطاع الخاص.
  - التمويل الخارجي: وهو استخدام الموارد الاجنبية بهدف توسيع العرض المحلي وزيادة الواردات مما يؤدي إلى انخفاض اثر العجز على طلب الفائض على السلع والخدمات

### 3-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الاجل إلى الخارج. (جودة عبد الخالق، ص132)

ولا شك أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فإذا كان الطلب الكلي أكبر فهذا يعني ان الاستثمار يفوق الادخار المحلي وبالتالي فإن الصادرات تكون على الغالب اقل من الواردات مما يدل على ان فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الادخار والاستثمار) تؤثر على فجوة تجارية خارجية(الفرق بين الصادرات والواردات)، ويتحقق التوازن في ميزان المدفوعات إذ قامت الدول أن المحور الاساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات وهو سجل نظامي وكامل لجميع الصفقات التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة كما يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الاجل إلى الخارج ولاشك ان اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فإذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فهذا يعني ان الاستثمار يفوق الادخار المحلي وبالتالي بين فإن الصادرات تكون على الغالب اقل من الواردات، مما يدل على ان فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الادخار والاستثمار) تؤثر على فجوة تجارية خارجية ( الفرق بين الصادرات والواردات). يعتبر توازن ميزان المدفوعات اساس توزن السياسات الاقتصادية لبلد ما، نظر للصلة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد المحلي.

فإذا عرف ميزان المدفوعات اختلالا يسعى البلد للحصول على النقد الاجنبي المتوقع على قدرته في اقناع الجهات المقرضة لإمدادها بالموارد المالية، يتحصل البلد على تمويلات اللازمة وفق شروط وترتيبات الائتمان التي يفرضها الصندوق

على اعضائه ويستخدم تلك الموارد المحصل عليها لتغطية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات.

وللاطلاع على المركز الاقتصادي الخارجي للبلد يجب تفحص بنوع من التدقيق كل بنود الحسابات الفرعية للميزان، واستنتاج المشاكل واستنباط الاسباب المؤدية إلى ذلك مع تحليله، وتقديم الاستنتاجات والحلول الممكنة لتجنب العجز.

ولبلوغ توازن الميزان هناك ثلاث طرق اساسية فيما يلي: ( دحو سهيلة ، ص94)

□ تنفيذ مجموعة من المتغيرات العميقة في النشاط الاقتصادي بهدف تغيير هيكل ومستوى الطلب الكلي المحلي، بحيث يتم القضاء على فائض الطلب المسبب لعجز الميزان بتخفيض قيمة العملة، وتخفيض عجز الميزانية، والضغط على معدل نمو الكتلة النقدية.

□ التأثير على مكونات الميزان من خلال مجموعة من الاجراءات التدخلية المباشرة مثل دعم الصادرات وتقيد الواردات والحد من التصدير رؤوس الاموال وفرض الرقابة على الصرف.

□ الاقتراض الخارجي وتشجيع الاستثمار.

عادة ما تتدخل السلطات العامة من اجل حداث التوازن في هذا الميزان كلما امكن والذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة وذلك باستخدام مجموعة من الاجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الوطني بأضرار جسيمة. ( بن منصور نجيم ، ص25).

**المطلب الثاني: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي**

يوضح الصندوق ان الاختلالات التي تواجه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل أن هذه الاختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حلها مدة اطول ،وقد شكل ذلك التطور نواة لبدء تعاون أوثق بين كل من الصندوق والبنك الدوليين، جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص وفتح المجالات التنافسية ومعنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

### الفرع الأول: الخصوصة

تعتبر الخصوصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكينهم بموجب من ادارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة. وتعتبر الخصوصة احدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق سعياً لتقليص حجم ودور القطاع العام في الاقتصاد، وعملاً على ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية. ( ايمان حملاوي، ص70).

ونجد الدعوة إلى الخصوصة جذورها في المدرسة التقليدية الجديدة النيوكلاسيكية التي نادى بتصفية المشروعات القائمة باعتبارها احد الحلول للخروج من الكساد التضخمي فالمشكلة لم تعد نقص في الطلب الكلي الفعال بل هي نقص في العرض، وتصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض، ويرى الصندوق ان بيع هذه الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون ايجابياً على عدة مراحل هي . (مدني بن شهرة، ص58).

- التخفيف من اعباء ميزانية الدولة في دعم هذه الوحدات وبالتالي توفير اموال الدعم في
- تخصيصها في مجالات اقتصادية اخرى اكثر انتاجية
- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة الى القطاع الخاص بسبب زيادة انتاجية هذا الاخير.

### الفرع الثاني: دعم تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحد من آليات اقتصاد السوق ويخلق معوقات امام تدفق رؤوس الاموال وبخاصة راس المال الاجنبي الذي يؤثر سلباً على الاستثمار المحلي، وبالتالي يوصي الصندوق بأنه على الدولة ان تهيأ الظروف الملائمة الداعم لنشاط الاستثمار الاجنبي المباشر وعليها اتباع الاجراءات التالية: (ريال زوينة، ص138).

- إعفاء رأس المال الاجنبي من كل انواع الضرائب والرسوم أما كلياً أو جزئياً

تقديم ضمانات تشجيع الاستثمار لهذه الأموال:

- عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة واعطائها الفرصة في الولوج. في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام.
- اعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الاموال منها تحويل الارباح إلى الخارج.
- اجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد وآليات اقتصاد السوق.
- ان هذه الاجراءات تجعل تدفق الاستثمار يوفر عملات اجنبية وتكنولوجيا متقدمة وخبرات ادارية وعملية تضاف إلى الاقتصاد الوطني.

### الفرع الثالث: تقليص دور القطاع العام

إن أغلب الدول النامية تبنت الاقتصاد الاشتراكي ومنها تدخل الدولة في المجالات بما فيها المجال الاقتصادي ومن اساسيات هذا النموذج اعطاء دور فعال للقطاع العام في ادارة شؤون الدولة سواء كان ذلك من الناحية الانتاجية أو الخدماتية وهو ما يتعارض مع فلسفة صندوق والبنك العالمي، وعليه يوصي برنامج الاصلاح الاقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية واعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام وبخاصة في مشروعات الصناعات التحويلية على ان ينحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الاساسية وذلك لكفاءة القطاع الخاص من وجهة نظر الصندوق. (مدني بن شهرة، ص56).

يوصي برنامج الاصلاح الاقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية واعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام وبخاصة في المشروعات الصناعية التحويلية على ان ينحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الاساسية وذلك لكفاءة القطاع الخاص من وجهة نظر الصندوق. (ريال زوينة، ص138).

وبالتالي كلما زاد تحويل الموارد من القطاع العام الى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من استخدامات اقل كفاءة إلى استخدامات اكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، كما ان تقليص دور القطاع العام يستند إلى: (مدني بن شهرة، ص57).

- تخفيض بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي التي تتم من خلال الوحدات الانتاجية للقطاع العام.
- التقليل من قيمة الضرائب المختلفة على القطاع الخاص
- التخلص من المؤسسات المفلسة أو التي حققت خسارة حتى لا تكون عبء على الاقتصاد الوطني.

### خلاصة الفصل:

لقد عمل كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تشجيع توسع الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال برامج الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف هاتين والمتمثلة اساسا في سياسات الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي وسياسات التكيف أو التعديل الهيكلي.

أما الأولى تهدف الى خفض الطلب المتنامي والعمل على احتوائه واعادة التوازن في الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، اما الثانية فتركز على تصحيح هيكل الانتاج من خلال اصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية والاستثمار.

تتطلب سياسات الاصلاح الاقتصادي جملة من التدابير والاجراءات تتمثل في تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة من خلال تخفيف النفقات الجارية للحكومة وزيادة الايرادات العامة للدولة وتخفيض الدعم، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض فجوة الموارد المحلية واصلاح سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، ودعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تقليص دور القطاع العام ودعم تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وقرار الخصخصة

وقد حققت سياسات الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها العديد من الدول بعض الايجابيات من الناحية الاقتصادية بحيث ازدادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوردية والصادرة وهو الهدف نفسه الذي كانت ترمى الى تحقيقه هذه المؤسسات

ومن بين الدول التي كانت لها تعامل مع المؤسسات المالية الدول نجد الجزائر والتي عقدت عدة اتفاقيات في اطار التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي خلال فترة التسعينات وهذا ما سنوضحه في الفصل الموالي.

## الفصل الثالث

---

دور المؤسسات المالية الدولية في

توجيه اقتصاد الجزائر

---

### تمهيد:

لرفع من فعالية النظام المطبق و تخفيف العبء الموازني. عقب نهاية الثمانينات، و أمام عجز سياسات التعديل الذاتية التي انتهجتها الجزائر دون اللجوء إلى المساعدات الخارجية، زادت حدة الأزمة الخانقة التي تعرض لها الإقتصاد الجزائري، إذ ارتفع عبء المديونية وزادت خدمة الدين كنسبة من الصادرات تجلت في عجز على ميزان المدفوعات، مما ألزم الجزائر بضرورة القيام باصلاح اقتصادها، واللجوء نحو المؤسسات المالية الدولية من أجل معالجة هذا العجز، و تمويل النشاط الإستثماري للقطاع المنتج بغرض الرفع من وتيرة النمو التي تميزت بمعدلات نمو سالبة.

عرفت هذه الإصلاحات مرحلتين متميزتين من خلال كيفية تعامل الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي بالنسبة لإعادة جدولة ديونها، حيث حاولت تفادي إعادة الجدولة في المرحلة الأولى الممتدة ما بين 1989 و 1993 على اعتبار أن الإختلالات ظرفية، ويمكن تجاوزها باتباع سياسة تقشفية، و بحث سبل أخرى للتمويل. إلا أنها لم تستطع تفاديها بعد ذلك، نظرا للوضع الإقتصادي الذي عرفته مع بداية سنة 1994. وسنتطرق في هذا الفصل هذه الإصلاحات والميادين التي شملتها وتقييمها، من خلال تعرضنا الى الملامح الرئيسية للاقتصاد الجزائري قبل التسعينات في المبحث الاول، أما المبحث الثاني ف جاء لاستعراض الإصلاحات الاقتصادية وفق اتفاقيات الإستعداد الإئتماني وفي الاخير سوف نتعرف كيفية تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق الحر ضمن برامج الاصلاح الاقتصادي في المبحث الثالث.

**المبحث الأول: الملامح الرئيسية للاقتصاد الجزائري قبل التسعينات**  
اتسم اقتصاد الوطني خلال هذه الفترة بالانهيار الشديد والتبعية الخائفة المتعددة الجوانب، وعدم التكامل بين مختلف القطاعات. حيث نجد قطاع متطور وموجه للتسويق ومندمج مع الاقتصاد الفرنسي من ناحية، وقطاع تقليدي فقير قائم أساسا على الكفاف من ناحية أخرى.

### **المطلب الأول: تفاهم الازمة الاقتصادية في الجزائر**

يعني مصطلح الازمة وجود علاقة اقتصادية واجتماعية وياسية مختلفة التوازن، تتولد عنها مشاكل مزمنة في حالة عدم الاسراع إلى حلها، لتمييز هذا الاختلال بالتضخم مع حركية وتطور المجتمع، أي تسارع نمو التناقضات بين شرائح الشعب وترتب عن ذلك تعميق عملية الاختلال نتيجة تكرر في التسيير وضعف المقدرة التخطيطية لسوء استخدام اسلوب التخطيط الاقتصادي. (عباس رشدي العماري، ص12)

الازمة هي موقف تتضارب فيه العوامل المتعارضة أشد ما يكون التضارب وتزداد درجة التضارب عندما تتصرف رؤية متخذ القرار الى ما يحدث مستقبلا معها ومنها، ومن هنا يمكن النظر إليها أنها كل وضع او حالة يحتمل أن يؤدي فيه التغير في الاسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج وبمعنى آخر فإن الازمة هي نتاج مجموعة تتابعات تراكمية تغذي كل منها الأخرى الى ان تصل إلى طاقة الانفجار، وتنفجر الازمة (محمد خيضي، ص23)

ويمكن إسقاط هذا على النظام السياسي إذ اعتبرنا أن النظام خلافا عن بعض التيارات السياسية والشخصيات الوطنية التي يعتبر بعضها الازمة الجزائرية ئازمة سياسية فحسب ومنها من تحصرها في ازمة اقتصادية والعديد يربطونها بالهوية الوطنية وآخرون يعبرون عنها على اساس انها ازمة ثقافية فحسب ؟ فلنظام يركز على ان الازمة متعددة الابعاد من اقتصادية وسياسية واجتماعية وحتى فليافية ثقافية من جهة اخرى.(إبراهيم وارس، ص68)

### ❖ الأسباب العامة للأزمة:

عرف الاقتصاد الجزائري وضعاً غير متكافئ منذ الاستقلال إلى غاية أزمة المحروقات التي شهدتها سنة 1986، و يمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من الأسباب والعوامل و هي: (بلعزوز بن علي، ص178)

- اعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينيات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فاعتمدت الجزائر على الصناعة و أهملت الزراعة، و انتهجت التخطيط و أهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام على القطاع الخاص...

- غياب نموذج للتنمية في مرحلة الثمانينيات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية.

- مما زاد من تأزم الوضع فبالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات قابله ارتفاع في حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية (السيارات، التجهيزات المنزلية) في إطار سياسة "من أجل حياة أفضل" و هو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم المديونية الخارجية و نسبة خدمات الدين الخارجي.

- سياسة التمويل: فقد اعتمدت الجزائر كلية في تمويل الاستثمارات المخططة وفقاً لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة، المر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي، فقد كانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسبيقات و اعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط.

ويضيف (الخضري عربي، دراسة اجتماعية)

- ارتفاع أسعار الفائدة التي اقترنت بها مجموعة من الدول النامية بما فيها الجزائر التي أصبحت تستنزف جزءاً كبيراً من إيرادات صادراتها.

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

- الحماية الجمركية من حيث التحيز في التمييز بين منتجات الدول النامية والدول الرأسمالية.
- التضخم المستورد.
- تدهور شروط التبادل التجاري.
- سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية.
- عجز موازين المدفوعات.
- الأمن الغذائي بحيث لا يوجد توازن بين النمو السكاني والنمو في إنتاج الغذاء.
- الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- فشل نمط التنمية وزيادة حدة البطالة ونقل التكنولوجيا وهجرة الأدمغة.

### المطلب الثالث: علاقة الجزائر بالهيئات الدولية

تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين:

الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي، كانعكاس أزمة النفط لسنة 1986 على إجراءات الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية و المالية أو الاجتماعية كأحداث 1988/10/05 أو سياسية كتعديل الدستور في نوفمبر 1989 و الانتقال إلى تجربة التعددية الحزبية. أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوء من الظروف السابقة، لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تتدرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق.

#### 1. الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي:

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري و عجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيللة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0,3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايين دولار سنة 1987 إلى 7 مليار دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 مليار دولار سنة 1992 و أكثر من 9,05 مليار دولار سنة 1993 مما

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للحصول منهما على قروض و مساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية. و قد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف و الاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 و الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة.

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كان في جوان 1991، و جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق و مؤشرات الربحية الاقتصادية و المالية و حرية تحديد الأسعار و تقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات ، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم و إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة كما ص توفقت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني و مكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية...

و عكس اتفاق جوان الذي أبرم في سرية تامة فان الاتفاق الذي أبرم في بداية 1994 و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995 ، و اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكيف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 - 1 أبريل 1998، كما تم في عام 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين. (بظاهر علي، ص183)

وعليه وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية بمنحة مساعدة مالية مقدرة بـ 731،5 مليون حقوق سحب خاصة و تخصيص أكثر من مليار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية و تمت إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدول ديونها حسب الجدول الزمني يبدأ في سبتمبر 1994 و ينتهي في مارس 1995 . أما الوصفة التي قدمت للجزائر التي تندرج ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية و صندوق النقد الدولي و ذلك في ماي 1995 بعد أن

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

تم التقارب من أجل إعادة التوازنات والنهوض بمعدلات النمو و تخفيض معدلات التضخم و إعداد برنامج نموذجي مما سمح للجزائر بالاستفادة من قرض ب 1,70 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط يتم التسديد على مدى 10 سنوات مع الإعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة . (مدني بن شهرة، ص18)

### 2. الاتفاق مع نادي باريس:

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و المجموعة الاقتصادية الأوروبية و ممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية و اتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر اتخاذها و محاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية و المالية و التزامها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة. و تمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة و الطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية و تتعلق. (برودي نعيمة، ص6)

- بأقساط الدين و الفوائد المستحقة و غير المدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994.  
- و أقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إل 31 ماي 1995.

- الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 أكتوبر 1994.

و كانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها و التي تبناها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط وتتضمن:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدة العفو تقدر بـ 4 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـ 4 سنوات أي ابتداء من 31 ماي 1998.

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

و كذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع أبرمت الجزائر في جويلية 95 ثاني لاعادة جدولة ديونها مع نادي باريس و مست إعادة الجدولة:  
- أقساط الدين المستحقة خلال الفترة الممتدة بين 1 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996  
- الفوائد التي تستحق خلال الفترة ما بين 1 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996.  
و الديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة بين 1999-2011 .

و تقدر الديون العمومية التي أعيد جدولتها خلال 1994-1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار.

### 3. الاتفاق مع نادي لندن:

يضم نادي لندن لجان تمثيلية للدائنين الخواص (البنوك) من صلاحياته معالجة الديون الخاصة(البنكية) . و في هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة في (أكتوبر 1994) لدى هذا النادي.

و بعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا تم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك ترأسها الشركة العامة الفرنسية و يقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر. و بعد المفاوضات تم الاتفاق على إعادة جدولة حوالى 3 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان و جويلية 1996 و هي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى غاية ديسمبر 1998.

و هذا المبلغ لم يحظ بمعالجة وحيدة لأن جزء منه يشتمل الديون التي كانت موضوع إعادة تمويل سابقة و من ثم كانت المعالجة كالتالى:

- مبلغ 2,1 مليار دولار الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق تمت إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق 15,5 سنة منها 6,5 سنة عفو.

- مبلغ 1,1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع القرض الليوني و قروض الإيجار مع اليابان سابقا ومن ثم تمت إعادة جدولته بشروط ص 185 أقل ملائمة مع المبلغ الأول حيث منحت فترة استحقاق بـ 12,5 سنة منها 6,5 سنة فترة سماح.

توصلت الجزائر إلى اتفاق في سبتمبر 1995 مع اللجنة التوجيهية العامة للبنوك التجارية- المعروفة بإسم نادي لندن- على شروط غعادة جدولة الديون التجارية التي ايدها جميع المشتركين في جوان 1996.

وغطى الاتفاق الديون المستحقة السداد بين اول مارس 1994 و 31 ديسمبر 1997، أي ما يصل إلى 3.23 مليار دولار، بما فيها 1 مليار دولار في شكل ديون أعيدت جدولتها في السابق. (صالحى عبد القادر، ص83)

### المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في اتفاقيات الاستعداد الائتماني

تزامنت هذه الإصلاحات بدخول صندوق النقد الدولي كشريك في دعمها، وذلك بالنظر إلى الشريطة التي يملئها مقابل تقديمه للقروض الموجهة لتصحيح الإختلالات التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري. بعد قرابة سنة من حصولها على الاستقلال، انضمت الجزائر إلى مؤسسة صندوق النقد الدولي كان ذلك بتاريخ 26 سبتمبر 1963 وكانت حصة الجزائر تقدر ب623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لترتفع إلى 941.4 مليون وحدة بتاريخ اوت 1994، وهذه الطفرة تمثل زيادة قدرها %51.1 في حصتها بالصندوق، ومن المعلوم ان الحصص يتم مراجعتها كل 5 سنوات، حيث يقوم اللد العضو بتقديم 5 % من حصته بوحدة حقوق الحب الخاصة او بعملة دولة عضو يتم اختياره من طرف الصندوق، اما 75 % فإنها تقدم بالعملة الوطنية اي الدينار الجزائري، ولقد قام الصندوق بتسع مراجعات للحصص اخرها كانت سنة 1990 حيث سمح بزيادة 50 % من الحصص الاجمالية، ولم تدخل هذه الزيادة حيز التنفيذ إلا بعد ان تم تبني التعديل الثالث لمحتوى اتفاقية بريتون وودز والمتعلق بحقوق التصويت للدول الاعضاء التي لم توفي بالتزاماتها اتجاه الصندوق، وهكذا بعد التعديل التاسع استفادت الجزائر بزيادة في حصتها حيث اصبح صوتها يقدر ب9394 صوت، اما المبلغ المخصص للجزائر فإنه ارتفع اجمالا إلى 128640000 وحدة حقوق سحب خاصة.

ويمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر في مجلس المحافظين، اما في مجلس المتصرفين الاداريين فإن الجزائر ممثلة بعضو يلعبن عه دورالمساعد ( يحدد داخل المجلس ثلاثة مساعدين هما تونس وايران) كما ان الجزائر ايضا في اللجنة المؤقتة

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

عضو، بالإضافة إلا انها عضو بلجنة الاربعة والعشرين التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق وينوب عنها المغرب في هذه اللجنة ( سماي علي ،ص146). والدول الاتي يوضح لنا وضعية الجزائر في صندوق النقد خلال فترة محددة.

جدول رقم (1) : وضعية الجزائر بصندوق النقد الدولي(1986- 1993)

السنوات	الحصة	وضع الاحتياطي للصندوق	قيمة السحوبات	سعر الدينار مقابل و ح س خ
1986	623.1	148	-	9.900
1987	623.1	108	-	7.003
1988	623.1	-	471	10.556
1989	623.1	-	471	10.556
1990	623.1	-	696	17.343
1991	623.1	-	692	30.600
1992	914.4	-	578	31.324
1993	914.4	-	343	32.134

المصدر: سماي علي،ص.140.

أما عن معاملات الجزائر مع الصندوق، فلقد ابرمت الجزائر عدة اتفاقيات مع الصندوق ابتداء من سنة 1989 لاستخدام موارد الشريخة الائتمانية، وما ميز هذا النوع من المعاملة انها لم تحتوي في بنودا عل مشروطية كبيرة، وسوف نتطرق إلى مختلف هذه الاتفاقيات بشئ من التفصيل في مطلبين: المطلب الاول يتضمن تحليل اتفاقيات الاستعداد الائتماني و عددها ثلاثة، اما المطلب الثاني فسوف نتطرق فيه إلى الاتفاقية الوحيدة التي كانت تحت ار التسهيل الممدد القرض الموسع، والجدول التالي يختصر لنا طبيعة الاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

الجدول رقم(2): تعامل صندوق النقد الدولي مع الجزائر

المبلغ الاجمالي	طبيعة الاتفاق	مدة الاتفاق	تاريخ ابرام الاتفاق
315.2-155.7	اتفاق تثبيت- تسهيل تمويل تعويضي	سنة	31 ماي 1989
300	اتفاقية تثبيت	سنة	3 جوان 1991
270.70	اتفاقية تثبيت	سنة	27 ماي 1994
457-1169.28	تسهيل تمويل تعويضي	3 سنوات	22 ماي 1995

المصدر: سماي علي،ص

### المطلب الأول: اتفاقيات الاستعداد الائتماني (اتفاقية التثبيت)

عانت الجزائر منذ نهاية التسعينات من بعض الاختلالات الداخلية المتمثلة اساسا في عجز الموازنات العامة وارتفاع حجم الديون الخارجية وتدهور اسعار المواد الاولية وعجز الميزان التجاري في هذا الاطار لمعالجة تلك المشاكل اصبح من الضروري الاستعانة ببرامج تصحيحية منذ 1988 بلجوءها إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية للاقتراض مقابل تبني سياستها الاصلاحية وقبول شروطها لحل الاختلالات التوازنية. ولكن هذا لم يمنع من ظهور آثار سلبية عديدة أهمها ارتفاع مشكلة البطالة.

### الفرع الأول: الاستعداد الائتماني الاول 31 ماي 1989

أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته بـ 300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الإستقرار و يعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الإستقرار الإقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات و ذلك باستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي فهي " تهدف إلى

تخفيض حجم الإستهلاك المحلي و العمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي (بوزيد حميد، ص101)

كانت مدة هذا الإنفاق سنة واحدة تلتزم خلالها الجزائر بالشروط التالية:

— صرامة أكثر للسياسة النقدية.

— القضاء على عجز الميزانية.

— مواصلة تخفيض قيمة الدينار.

— إدخال المرونة على نظام الأسعار

وبتدقيقنا في العناصر السابقة، فإن أغلبها يمس الجانب المالي و النقدي، و يعود هذا إلى طبيعة صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية و يبين لنا الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها في إجراء أي إصلاح إقتصادي حيث تكون السياسة المالية و النقدية هي محور كل إصلاح.

إلى جانب هذا، فهي تبين لنا الأسس الحقيقية التي يحاول صندوق النقد الدولي إرسائها والتي تصب كلها في خانة نظام اقتصاد السوق، فمن خلال الشرطية السابقة كانت الجزائر مدعوة إلى التحكم الصارم لعرض النقود، أي لحجم الكتلة النقدية و التي تعتبر مصدرا لفائض الطلب الذي يرتبط مباشرة بالأسعار و السياسة الميزانية، و كذا معدل الصرف . أما بالنسبة للعجز الموازي، فالقضاء عليه يكون من خلال تخفيض النفقات العامة و محاولة الرفع من مستوى الإيرادات، وهو شرط يكرس تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال نقشها في مجالات الإنفاق المختلفة لتمارس بذلك دور المنظم للنشاط الإقتصادي فقط.

إلى جانب هذا، فإن تخفيض قيمة الدينار، و تحرير الأسعار يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف و سوق السلع لتحديد قيمة العملة و السلع و الخدمات، و قد اتخذت الحكومة الجزائرية للإلتزام بهذه الشرطية عدة تدابير عن طريق التحكم في حجم الكتلة النقدية نظرا لفائض السيولة الذي كان يعاني منه الأقتصاد الجزائري إلى جانب التخفيض في الإنفاق الحكومي وكذا الواردات لمحاولة معالجة عجز ميزان

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

المدفوعات، كما وصل الدينار انزلاقه ليرتفع من 8.032 (بوزيد حميد، ص102). انزلاقه ليرتفع من 8.032 دينار لكل دولار إلى 10.95 دينار لكل دولار، و أدخل نوع من المرونة على الأسعار المحلية التي كانت حتى سنة 1989 أسعار إدارية مخططة.

استجابة لشرطية صندوق النقد الدولي، أصبح من الضروري إحداث التغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتنماشى و التوجهات الجديدة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، وبدأت هذه التغييرات بإصدار القانون رقم 89-12 و المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار، والذي يمكن اعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، وذلك نتيجة تحريره الجزئي للأسعار و تبنيه لمقاييس حساب تكاليف الإنتاج و حالة العرض و الطلب و المنافسة الاقتصادية (محمد بلقاسم حسن بهلول، ص166)

وقد تم من خلال هذا القانون، تبني نوعين من الأسعار حيث بقيت الدولة تلتزم بدعمها لبعض السلع و الخدمات الأساسية، وحددت لها بذلك أسعارا إدارية، أما الأسعار الأخرى فهي حرة يتم تحديدها على أساس التكاليف الحقيقية و الربحية.

مكن هذا الإجراء من إحداث تغيير جذري في نظام الأسعار، حيث أنه بداية من شهر جوان 1991 تم تحرير كل الأسعار ما عدا أسعار 50 منتوجا بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش أقصى تحدده الدولة، و 22 منتوجا مدعما من طرف الدولة لحماية الطبقات الفقيرة إضافة لهذا، وإصلاح النظام المالى و البنكي، تم إصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض، و الذي بموجبه أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر ومؤسسة مستقلة عن الدولة مكلفة بوضع و متابعة السياسة النقدية و مراقبة النظام المصرفي، وتم من خلال هذا القانون الفصل في التداخل الموجود بين الخزينة و البنك المركزي وأصبحت الدولة مجبرة على التخلي على التمويل المباشر للمؤسسات العمومية عن طريق الخزينة (بوزيدة حميد، ص103)

كما أن هذا القانون، حمل في طياته قواعد جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وتواجد المؤسسات المالية و الاقتصادية الأجنبية بالجزائر، وذلك كوسيلة لتشجيع

الإستثمار الأجنبي الذي يمكن أن يساعد على خلق ديناميكية جديدة في الإقتصاد، و المشاركة في التنمية.

من جهة أخرى، لقد أقر قانون النقد و القرض 90-10 بضمان إمكانية إعادة تحويل رؤوس الأموال و النتائج و المداخل و الفوائد، و ذلك بناء على الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر.

تراخيص للإستثمار في القطاع المالى والإقتصادي واعتماد الإستثمار الأجنبي في الجزائر، وتم بذلك تصريح السلطات بموجب هذا القانون للسماح بإنشاء البنوك الخاصة، كما تم إلغاء التخصيص في التعامل مع البنوك التجارية بالنسبة للمؤسسات العمومية، و أصبحت لها الحرية في التعامل مع أي بنك. (محمد بهلول، ص175)

عقب نهاية اتفاق التثبيت الأول في ماي 1990، بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على قرض آخر لمساعدتها على مواصلة الإصلاحات الإقتصادية. و نشير إلى أن هذه المفاوضات جرت في ظل تحولات دولية ومحلية عطلت سيرها.

وقد تبنت الجزائر خلال هذه الفترة مرسوما تنفيذيا جديدا يرمي إلى تحرير التجارة الخارجية تحت رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 ، و المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية، وتم بموجبه إلغاء نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية المطبق سابقا، وتم في نفس السياق تحديد الشروط اللازمة لتطبيقه فيما يخص تمويل عمليات الإستيراد عن طريق التعلية رقم 91-03 المؤرخة في 21 أفريل 1991 الصادرة عن بنك الجزائر.

لقد خطت الجزائر من خلال تبنيها لمجموعة القوانين و المراسيم السابقة خطوة أولى في سبيل إرساء أسس نظام اقتصاد السوق، إلا أنها بقيت جزئية استدعت إجراء إصلاحات أكثر عمقا وتأثيرا نظرا للاختلالات التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري. تمثلت التدابير الضريبية المعتمدة في هذا البرنامج أساسا في :

- إمكانية ترحيل خسائر الخمس سنوات الأخيرة، كتحفيز المؤسسات للإستثمار والانعاش، سيما منها الحديثة النشأة التي تزداد نفقاتها واستثماراتها في بداية النشاط.

- تخفيض معدل الضريبة التي تصيب الأشخاص المعنوية من 55% إلى 42 % سنة 1991.

- اقرار نظام الاهتلاك المتناقص الذي يسمح للمؤسسات من خصم مخصصات اهتلاك مرتفعة في السنوات الاولى.

- اعفاء الشركات والمؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع التجاري والصناعي من الضريبة على الأرباح لمدة ثلاث سنوات، ابتداء من دخولها حيز الاستغلال، مع تمديد هذه الفترة إلى خمس سنوات في المناطق المراد ترقيتها. (بوزيدة حميد، ص103)

### الفرع الثاني: الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991

لم تكفل مجهودات البحث عن تمويلات مناسبة لتغطية عجز ميزان المدفوعات سنة 1990 بالنجاح غير ان ارتفاع سعر البترول إلى 37 دولار للبرميل عند اندلاع حرب الخليج مع نهاية سنة 1990، ادى إلى تأخير اللجوء إلى الشرائح العليا للتمويلات المقدمة من قبل الصندوق. (طالبي سميرة، ص122)

وامام استمرار الازمة لجأت الجزائر إلى طلب ترتيب استعداد ائتماني، عن طريق ابرام اتفاقات سرية بين الحكومة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جعلت الجزائر تخضع مباشرة إلى تأثيرات هاتين المؤسستين. ففي سنة 1990 وبالضبط في شهر جوان انتقل وزير الاقتصاد الجزائري السيد "غازي حيدوسي" آنذاك إلى واشنطن وطلب منهما قرضا بقيمة 2 مليار دولار مقابل رغبة الحكومة في قبول كل شروط المؤسستين وبالفعل بعث غازي حيدوسي برسالتين إلى كل من المؤسستين، يظهر فيهما قبول الحكومة (حكومة مولود حمروش) كل مطالبهما. (طالبي سميرة، ص123)

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني، بين صندوق النقد الدولي والجزائر، بتاريخ 3 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991 .

تم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .

— الشريحة الأولى في جوان 1991 .

— الشريعة الثانية في سبتمبر 1991 .

— الشريعة الثالثة في ديسمبر 1991 .

— الشريعة الرابعة في مارس 1992 .

غير أن الشريعة الرابعة، لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمجة مع صندوق النقد الدولي، إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي ( كريم النشاشيبي، ص22)

يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني إلى (زكرياء دمدوم، ص16)

— التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة .

— — ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع، والخدمات و كذلك أسعار الصرف و تكلفة النقود.

وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى:

— تحرير 40 % من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة الحياة، ولم يبقى بتاريخ التوقيع على الاتفاق سوى 50 سعرا يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف و22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر.

— ابتداء من 1 أكتوبر 1991، بدأ تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء.

— تطهير المؤسسات العمومية، تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصصت

لها مبالغ المالية التالية: (زكريا دمدوم، ص17)

\*16.9 مليار دج سنة 1991.

\*42.50 مليار دج سنة 1992.

\*83.5 مليار دج سنة 1993؟

تحديد نمو الكتلة النقدية M3 بـ: 12 % لسنة 1991.

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

— حق حيازة وتصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة

كما عملت السلطات المالية على تخفيض قيمة الدينار الجزائري للوصول إلى فارق قيمته 25 % بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي .

غير أن تلك الفترة كانت الجزائر تعيش جوا من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، في حين أنها في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة، غير أنه للحصول على هذه التمويلات، يجب المرور عبر اتفاق نع صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي.

دخلت الجزائر في أزمة سياسية جراء إلغاء الانتخابات التشريعية، ويستبدل الطاقم الحكومي بحكومة أخرى، وكما ينص على ذلك برنامج حكومة بلعيد عبد السلام فالسياسة الجديدة تعتمد على:

— إعطاء الدولة دورا حيويا في تنظيم الاقتصاد (مراقبة التجارة الخارجية، توحيد الادخار الوطني...).

ترشيد الإنفاق من العملات الأجنبية و تأسيس لجنة خاصة (ADHOC).

تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.

### الفرع الثاني: الاستعداد الائتماني الثالث افريل 1994

لجأت الجزائر، مرة أخرى لطلب المساعدة من الصندوق النقد الدولي لإعادة التوازنات الاقتصادية من خلال رسالة النية التي تضمنت الاصلاحات الجديدة التي تتوي الدولة تفعيلها بإتباع استراتيجية اقتصادية جديدة تتمثل في الدخول إلى اقتصاد السوق وللتخفيفي من المشاكل التي ظهرت في تلك الفترة خاصة مشكلة البطالة والسكن، حيث تمحورت اهداف هذا الاتفاق حول

— بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة

— تشجيع الاستثمار في قطاع السكن

— مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة

وقد تم منح مساعدة مالية من طرف الصندوق النقد الدولي مقدرة ب 731.5 مليون حقوق سحب أي ما يعادل 1037 مليون دولار وتخصيص 1 مليار لدعم التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 و حددت مدت الاتفاق ب 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 ثنائية: الأولى مع كندا في ديسمبر 1994 والآخرى مع إيطاليا في فيفري 1995، وكان لهذا الاتفاق أهداف كثيرة منها:

- تعديل سعر الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق سعر الفائدة على الادخار من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القرض. (علواش وردة، ص 46).

### المطلب الثاني: اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 ماي 1998.

على اثر نهاية تنفيذ البرنامج الذي تم عقده مع صندوق النقد الدولي في افريل 1994 بصفة مرضية، وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة الجزائرية بصدد طلب إعادة الجدولة لالتزاماتها اتجاه اعضاء نادي باريس، والمتعلقة بخدمة الديون متوسطة وطويلة الاجل التي حل اجل استحقاقها خلال فترة البرنامج، وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى تحرير رسالة نية جديدة بتاريخ 30 مارس 1995. (سماي علي، ص 153)

اهم ما جاء فيها، تذكير بالجهد الذي بذلته حكومة الجزائر بتطبيقها برنامج التصحيح وتثبيت اقتصادي واسع منذ 1994 المدعم باتفاق التثبيت لمدة 12 شهرا، والمحاوير الكبرى لبرنامج التصحيح الهيكلي

على هذا النحو سطرت الحكومة مجموعة من سياسات متناسقة في شقيها الاقتصادي الكلي و الهيكلي يدور هذا البرنامج حول تسيير مالي صارم واعادة النظر في دور الدولة، هذه السياسات فهي:

### 1- السياسات الميزانية:

نظرا لمحدودية موارد الدولة، وارتباطها بصفة أساسية بالمداخيل الناتجة عن تصدير المحروقات، التي تحدد أسعارها خارج إرادة الجزائر، وبالتالي تذبذب عائداتها،

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

فانه يتعين على الحكومة اتباع سياسة ميزانية محكمة وصارمة، لا تعمل على تقليص العجز المسجل، بل تعمل على إنشاء فوائض مالية ميزانية، ويحدد البرنامج ضرورة بروز هذه الفوائض ابتداء من السنة المالية 1996-1997، ويبرر ضرورة توفيرها بثلاث أسباب.(زكرياء دمدوم، ص20)

— ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير المتجددة للموارد البترولية، وكذا توفير هامش تحرك ملائم لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الانخفاضات الدورية في أسعار البترول؛

— تقليص النفقات الحكومية يسهل من زيادة استهلاك العوائل؛

ويمكن تحسين الميزانية العامة للدولة من خلال العمل على جبهتين

— تحسين مداخل الدولة وتقليص نفقاتها؛

— بالنسبة لموارد الميزانية، فيمكن تحسينها عن طريق ترقية نظام

ضريبي مرن وفعال، بغرض توسيع الوعاء الضريبي بالخصوص، ويتوقع البرنامج تحقيق ارتفاع في هذا المجال بـ: +1.5% من الناتج المحلي الخام بين: 1994 — 1995 و 1997 — 1998.

أما النفقات فالتوقعات هي إنجاز تخفيض بـ: 1.8% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة نفسها.

ومن أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي، إلغاء طريقة الدعم التي تستفيد منها جميع شرائح المجتمع واتباع أسلوب جديد تعتمد على تحسين الاستهداف في التحويلات، وإعادة هيكلة النفقات العمومية، حتى تكون لها آثار أفضل، وتسمح بحماية الفئات الأكثر حرمانا، كما أن الإلغاء التدريجي لنفقات صندوق التطهير البنوك والمؤسسات العمومية سيساهم في تخفيض العجز بـ: 1.4% من الناتج الداخلي الخام.

### 2 — السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف :

الهدف الأول والرئيسي، للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في معدل التضخم عند مستويات دنيا، مع السعي إلى إلغاء التمويل النقدي للدولة، مع ضمان القدر الكافي من

القروض للاقتصاد، دون أن تغفل عن نمو متباطئ في الكتلة النقدية، وضبط صارم للسيولة المحلية.

يكون ذلك عن طريق عدة وسائل أهمها لجوء البنك المركزي إلى المزايدة في إعادة تمويل البنوك، وكذا في توفير أذونات الخزينة، بالإضافة إلى إلغاء القيود على هوامش سعر الفائدة، والتي تهدف إلى توفير المناخ المناسب كي تتجدد آليات السوق بالنسبة لسعر الفائدة. (محمود حميدات، ص51)

أيضا الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة، يعطي المعلومة الحقيقية عن التكلفة الحقيقية لرأس المال المقترض، كما تشجع أصحاب الفوائض النقدية السائلة على إدماجها في الدورة البنكية للاستفادة من معدلاتها المرتفعة.

أما فيما يخص سياسة سعر الصرف، فتهدف إلى التوصل إلى سعر الفائدة توازني، يعكس الوضعية الحقيقية للطلب، والعرض ويلغي فائض الطلب الناتج عن فرط تقدير سعر الصرف، والوسيلة للوصول إلى هذا المستوى التوازني هو اتباع نظام سعر الصرف المرن، يبدأ بالتخلي عن حصص التسعير لصالح إنشاء سوق صرف ما بين البنوك، تمهيدا لتحقيق قابلية تحويل الدينار

كما تعمل السلطات بعد ذلك إلى إنشاء مكاتب الصرف، ومع تحسين التوازنات المالية سيتم القضاء على العوامل المؤدية للمضاربة بسعر الصرف، وفتح المجال للتكوين، والعلاج بالخارج، وكذا المصاريف الملائمة للسياحة الخارجية.

لكن الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة يتطلب توفير بعض الشروط الأولية:

- سعر صرف واقعي ؛
- اتباع سياسة نقدية وميزانية محكمة ؛
- مستوى احتياطي مريح من العملات الأجنبية ؛
- إلغاء مختلف القيود على الأسعار .

### 3 — الإصلاحات الهيكلية :

يعتبر المحور الأساسي للإصلاحات الهيكلية، لتعميق تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية، ونظام الصرف، والأسعار الداخلية.

كما تعني هذه الإجراءات أيضا، تدعيم استقلالية المؤسسات العمومية وخصوصتها بما في ذلك البنوك وتشتمل على ما يلي :

### 3 - 1- تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف :

لقد قامت الجزائر خاصة في إطار برنامج التثبيت لسنة 1994، ببذل جهود معتبرة في تحرير تجارتها الخارجية، وقطعت أشواطاً عدة في تحرير سعر الصرف أيضاً، كل هذا يعتبر استجابة لتحدي تهميش الاقتصادات التي لا تتركب موكب العولمة واستعداداً فعلياً للاندماج في الاقتصاد العالمي.

لقد حرر استيراد معظم المواد، ولم يتبق إلا بعضها المدعوم ذو الاستهلاك الكبير، والتي تخضع لاحترام معايير مهنية، وتقنية، والتي سيتم إلغاؤها تدريجياً.

ابتداءً من منتصف سنة 1995، لن يصبح مستوردو مواد التجهيز مقيدون بالحصول على قروض ذات آجال 3 سنوات، وابتداءً من الفترة نفسها سيتم الترخيص لنفقات الصحة والتعليم بالخارج، بتقديم الوثائق المبررة التي تخضع لدراسة بنك الجزائر في مرحلة أولى، ثم تنتقل إلى البنوك التجارية في مرحلة ثانية في حدود المبالغ المتاحة.

وفي إطار قابلية تحويل الدينار بالنسبة لكل الصفقات الخارجية، يسمح ابتداءً من سنة 1996 لحصول المواطنين على النفقات السياحية بالخارج، وكذا كل نفقات الصفقات غير المنظورة كنفقات مهام العمل، وتكاليف الإشهار، وتحويلات الأجور.

وفي إطار تحرير التجارة الخارجية أيضاً، سيتم العمل على تخفيض الحد الأقصى للتعريفات الجمركية، وكذا عددها، وعلى هذا سيتم العمل على تخفيض الحد الأعلى من 60 % إلى 50 % بداية سنة 1996، مع استمرار التعديل على مراحل حتى يتناسب مع التعريفات الجمركية للدول الشريكة. (زكرياء دمودوم، ص22)

لقد قامت السلطات بتحرير التجارة الخارجية تدريجياً حيث كانت البداية سنة 1988 بمقتضى قانون 88-29 الذي لغى نسبياً قيود الاستيراد التي كانت حكراً على الدولة، وفي سنة 1990 ومع صدور قانون المالية التكميلي الذي سمح بالاستعانة بالوسطاء من أجل اتمام المعاملات مع الخارج، ونتيجة الاختلالات المالية التي تعرضت لها سنة 1992، قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الاجنبي وتقليص حجم الواردات،

حيث كانت المعاملات التي تفوق 100000 دولار تخضع لموافقة لجنة خاصة. (سحنون فاروق، ص60)

### 3 - 2 - تحرير الأسعار الداخلية :

تشكل القيود على الأسعار مصدر تثبيط للمنتجين، ومصدر إشارات مغلطة عن التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي .  
العودة إلى حقيقة الأوضاع تقتضي استرجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقة الأسعار، وكما وضحته فقرات سابقة فقد تم إنجاز خطوات متقدمة في هذا المجال رغم الوضع الاجتماعي المتأزم.

بالنسبة للمواد الطاقوية، سيتم إلغاء الدعم الكلي منها قبل المراجعة الأولى للبرنامج، وكذلك سيفعل مع دعم أسعار حليب الغبرة، والدقيق الممتاز، والفريضة، ويعبر هذا البرنامج إلى أن هذه التدابير دائمة، تخضع لميكانيزمات تعديل إضافي في حالة ارتفاعات غير متوقعة و مستمرة في التكاليف الاقتصادية.

إلغاء الدعم تماما عن الفريضة الموجهة لصناعة الخبز، والحليب الأطفال خلال سنة 1995 وقبل المراجعة الثانية للبرنامج.

إلغاء الدعم عن الحليب المبستر، والسميد العادي، قبل المراجعة الثالثة، مما سيسمح بتحقيق اقتصاد في ميزانية الدولة بـ: 1 % من الناتج المحلي الخام لسنة 1996.  
إلغاء سقف هوامش الربح عن السكر، وزيت المائدة، والحبوب، ابتداء من منتصف 1995.

### 3 - 3 - إصلاح النظام الضريبي و تسيير النفقات العمومية :

تعود بعض أسباب العجز الميزاني إلى نفقات حكومية غير مبررة، أو تحتوي على فرط التقدير، أو إلى ضعف الموارد، العائد إلى تساهل في ضبط الوعاء الضريبي، وتهرب دافعي الضرائب، وعلى ذلك يعتمد عمل الحكومة على. (كريم النشاشيبي، ص92)

\* اعتماد نظام ضريبي شفاف ومرن ؛

\* إلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد الغذائية ؛

\* فرض الضريبة على المداخل غير القارة ؛

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

\*إلغاء الإعفاء الجمركي على واردات الأدوية وفرض تعريف جمركية على واردات فلاحية كانت محظورة ؛

\*تخفيض عدد الرسوم على القيمة المضافة، من 4 إلى 3 وتوسيع وعائها الضريبي ؛

\*اعتماد نظام ضريبي مرن على المنتجات البترولية ؛

ستمكن هذه التدابير من رفع الجباية الضريبية بـ: 1.5 % من الناتج المحلي الخام، خلال مدة البرنامج، أما من جانب النفقات، فالشغل الشاغل للحكومة هو التحكم في نفقات الدولة وضمان فعاليتها.

### 3 - 4 - إصلاح النظام البنكي و المالي :

لقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال الإصلاح البنكي، الذي يهدف إلى تحسين دور الوساطة المالية ودفع البنوك إلى اعتماد دراسة المردودية الاقتصادية، والانتباه لدرجة المخاطر و كذا تقييم تكلفة الفرصة البديلة للمشاريع.

تتمحور هذه الإصلاحات في :

— إجراء دراسات مع خبراء البنك العالمي، حول الإصلاحات الهيكلية في الميدان البنكي و المالي، وكذا دراسة حول سوق رؤوس الأموال كما سيتيح إجراء دراسة رفقة خبراء البنك العالمي أيضا للبحث عن العوامل المحفزة على تأسيس و إنشاء البنوك و المؤسسات المالية و التي تسمح باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في هذا الميدان.

— تحرير أسعار الفائدة المدينة.

— البدء بالعمل بنظام التأمين على الودائع لصغار المودعين مع نهاية 1996.

— تطوير السوق النقدي، عن طريق تشجيع مؤسسات الإعلان من تقديم عروض

على شكل مزايده للقروض .

— إعادة رسملة البنوك لتحقيق ملائمة بـ: 4 % ابتداء من جوان 1995 و 8 %

مع نهاية ديسمبر 1999 .

## الفصل الثالث — دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه اقتصاد الجزائر

— إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط انطلاقا من سنة 1996، وإدماجه ضمن النظام البنكي، الهدف من ذلك هو تحفيز جمع الادخارات والحيلولة دون اللجوء إلى تمويلات للسكن الاجتماعي تعرقل عملية التحول.

— توسيع بناء السكنات إلى البنوك.

— العمل على تطوير سوق مالية فعالة قادرة على تعبئة الادخار طويل الأجل وتوجيهه إلى الاستثمارات الأكثر مردودية، عن طريق تشجيع المؤسسات الاقتصادية الكبيرة بإصدار سندات توظيف والسندات، والتراخيص بإصدار شهادات الإيداع .

### 3 - 5 - ترقية بناء السكن :

يقر البرنامج أن الجزائر تعاني من أزمة سكن حادة، ويكتسي انتعاش القطاع أهمية مزدوجة للقضاء على ندرة السكن، وهو ما يشكل استجابة وإشباع لمطلب اجتماعي، وفي الوقت نفسه استرجاع نمو هذا القطاع خاصة لدى الخواص يشكل أحد شروط الانتعاش الاقتصادي ككل.

السييل الوحيد هو إعادة ديناميكية لعرض السكن وذلك عن طريق توفير المدخلات اللازمة من جهة، وإعادة هيكلة قطاع البناء من جهة أخرى.

أما عن الإجراءات التطبيقية فيذكر البرنامج بالتدابير التي تم اتخاذها من قبل كتحرير الأسعار المفوترة من قبل المؤسسات العمومية لبناء السكنات الاجتماعية.

أما عن التدابير الجديدة فهي تتعلق بإدخال إجراءات تنظيمية جديدة تهدف إلى تدنية تكلفة السكن الاجتماعي.

### 3 - 6 - إصلاح المؤسسات العمومية وخصصتها :

قامت الجزائر بوضع متوسط الاجل وذلك لتخفيض تكاليف الاستغلال داخل المؤسسات وتحسين قدرتها التنافسية، مع التركيز على الأنشطة الأكثر قدرة على الاستمرار، حيث منحت الدولة مع نهاية سنة 1996 لمؤسسات التسويق والمقدر عددها ب23 والتي تشكل ما يقارب 15% من القيمة المضافة لقطاعي الصناعة والبناء الاستقلالية بعد إعادة هيكلتها ماليا والمصادقة على عقود النجاعة مع مديرها، ولتعميق تلك الإصلاحات اعتمدت الجزائر الاول مرة قانون لخصوصية مؤسساتها العمومية والذي

تم تعديله في العديد من المرات بحثا عن طريقة افضل لتشجيع المستثمرين الخواص المحليين والاجانب لشراء المؤسسات المعروضة. (سمير بوقشايبة، ص133)

### 3 - 7 - إصلاح نظام الحماية الاجتماعية :

لمواجهة الآثار السلبية لبرنامج التصحيح الهيكلي، خاصة على الفئات المحرومة تم تدعيم نظام الحماية الاجتماعية في إطار برنامج التثبيت على أن يتم :

— إجراء تقرير عن مدى تنفيذ برنامج الخدمة العمومية لبحث مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

— مراجعة إطار ورشات العمل للمصلحة العامة وتحديث صندوق تشغيل الشباب بالتنسيق مع مصالح صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

— معالجة ملف تأمين البطالة و طرق تمويلها رفقة البنك العالمي.

— إنجاز تحقيق حول المستوى المعيشي لتقدير حجم الفقر.

— إجراء دراسة شاملة و فعالة حول الحماية الاجتماعية، فيما يخص ضمان الدخل والتغطية الاجتماعية و مساعدة الطفولة.

### 3 - 8 - إصلاحات هيكلية أخرى :

فيما يخص القطاع الفلاحي، فإن التدابير المزمع إجرائها تتمثل في :

— تقليص دعم أسعار المواد الفلاحية واقتصارها على الحبوب.

— بالنسبة للحبوب، إعداد نظام أسعار بمرجعية مرتبطة بالأسعار العالمية، لإصلاح النظام العقاري، ودعم الوسائل الكفيلة بإعطاء أمان أكبر للعلاقة بين الفلاح وأرضه لتحفيز قدرته على العرض وزيادة الاستثمار.

أما سوق العمل، فنظرا للآثار السلبية لضيق سوق العمل وحدة الأزمة البطالة وانعكاساتها السلبية على الجانب الاجتماعي، وبالخصوص على فئة الشباب يسطر البرنامج — إجراء دراسة مع البنك العالمي حول سوق العمل لتحسين حركته ومرونته، وكذا الحفاظ على حقوق العمال، وتتضمن الدراسة تقييما لقوانين سنة 1994 والمتعلقة بتأمين البطالة والتقاعد المسبق.

المبحث الثالث: تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق الحر ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي لاشك ان عملية الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) على وجه الخصوص، إنما تصب في تهيئة البلاد للدخول الى اقتصاد السوق الحر، ولا غرابة في ذلك غذا علمنا ان هذه المؤسسات ماهي إلا آليات قوية في يد الدول الدائنة الرأسمالية، تستعملها لتصل الى هدفها المنشود وهو تحول البلد المدين إلى بلد تابع لها اقتصاديا، ويشكل سوقا لمنتجاتها وبضائعها، وبقائه بلدا يعمل بكل ما لديه من امكانيات وطاقت انتاجية وتصديرية لتوفير العملة الصعبة من اجل ان يسدد ما عليه من ديون وبدون ان يحدث اي تنمية فيتحول بهذا البلد إلى اقتصادي وتبادل متكافئ في اطار التعاون الدولي.

ويبقى في تصوري هذا البلد تحت الهيمنة للدول القوية الدائنة، وفي حالة استنزاف لموارده الطبيعية وتحطيم لقدراته الذاتية ولمؤسساته الناشئة عن طريق المنافسة غير المتكافئة، ويتم هذا تحت عنوان التحول نحو الحرية الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق وقد خصصنا لدراسة هذا المبحث مطلبين:

### المطلب الأول: ارساء قواعد وآليات التحول نحو اقتصاد السوق الحر في الجزائر

بدأت الجزائر فعلا في التحول من الاقتصاد الموجه المخطط إلى اقتصاد السوق الحر خاصة بعد الحالة الاقتصادية المزرية التي وصلت إليها الجزائر وظهرت اثارها الوخيمة بصفة اخص بعد تدهور اسعار البترول سنة 1986 حيث غن مدخولات البلاد من صادرات البترول التي تعتبر المورد الرئيسي والاساسي للبلاد كانت تخفي عيوب هذا النمط من التسيير

لكن بعد هذه الازمة النفطية لسنة 1986 انكشفت الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري وخاصة بعد ضغط المديونية منذ سنة 1990 مع المنظمات والمؤسسات المالية العالمية، يصب في مضمونها في جملة من التدابير والآليات للتحول إلى اقتصاد السوق، ويمكننا ان نجملها في :

1-الإصلاحات الهيكلية المالية.

2-الإصلاحات الهيكلية القانونية

### 3- تحرير التجارة الخارجية.

#### أولاً: الإصلاحات الهيكلية المالية

بدأت السلطات الجزائرية منذ 1986 في الشروع في تنفيذ عملية تكيف لتحرير جبائي وجمركي يتماشى ومتطلبات التحويل إلى اقتصاد السوق ولا زالت العملية متواصلة.

■ الإصلاح الجبائي: عرف النظام الجبائي عملية اصلاح أساسا إلى مطابقة الاحكام الواردة في قانون مع الاحكام المعمولة بها في اطار اقتصاد السوق واصلاح المنظومة الجبائية وتكييفها مع المعايير الدولية حتى تندمج ضمن الحركة العامة لتحرير الاقتصاد واعداد تنظيم الادارة الجبائية تنظيميا كليا.

وبدأت عملية الإصلاح بتدابير محسوسة منذ سنة 1989 لتتعمق خلال سنتي 1991 و 1992 على إثر اعداد قانون المالية التكميلي لسنة 1991 وقانون المالية لسنة 1992 وتستجيب هذه الإصلاحات إلى

- توحيد القواعد الجبائية على الاعوان الاقتصاديين الذين يمارسون نفس النشاط
- تحقيق التوازن الجبائي بمشاركة المواطنين المتساوية حسب مداخيلهم وتركاتهم دون تمييز يتعلق بمصادر هذه المداخيل.

#### المطلب الثاني: آثار تعاملات الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية

تركت هذه التعاملات آثارا جمة خاصة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي تمثلت

في:

#### الفرع الأول: آثار تعاملات الجزائر مع الصندوق النقد الدولي

1- الآثار الاقتصادية: ادى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث انتقل معدل النمو في نهاية تطبيق البرنامج إلى 5% رغم ان معدل النمو لا يزال يحقق مؤشرات نمو سلبية (14)، حيث سجل على سبيل المثال فرع الحديد والمعادن انخفاضا في الانتاج قدر 4.5% إضافة إلى ذلك انخفض معدل التضخم إلى اقل من 1 % عام 2001 كما ان الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي تقلصت بشكل كبير، كما ادت سياسة تحرير الاسعار -

التي عرفت في الاول ارتفاعا مذهلا، ثم استقرت فقد انخفضت أسعار بعض السلع نتيجة لانخفاض أسعارها دوليا- إلى تقليص الطلب الوطني والقضاء على التبذير. اما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد شكل النفط فيها المادة المصدرة الرئيسية بنسبة: 96.82% من إجمالي الصادرات الجزائرية (عام 2000)، وهذا بفعل تفكك لهيكل الصناعي، كما أن ثلثي (3/2) المبادلات لتجارية الجزائرية تمت مع الاتحاد الاوربي

كما ان الاجراءات المتخذة من اجل تشجيع الاستثمارات الاجنبية والشراكة، لم تحقق الاهداف المرجوة منها وهذا بسبب سلبيات المحيط الاقتصادي والسياسي والامني إضافة إلى المنافسة في جلب المستثمرين الاجانب من قبل الدول المجاورة (تونس والمغرب) (خالد الهادي، ص ص 95-113).

أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة فقد ادى برنامج التعديل الهيكلي إلى تفكيك النسيج الانتاجي وحل عدد كبير من المؤسسات وخصصت البعض منها، خاصة وان بعض المؤسسات تم حلها رغم أن وضعها المالي والاقتصادي غير متدهور بشكل كبير، حيث ان الدراسات التي تمت من اجل ذلك لم تكن دقيقة فتم حل أو خصصت عدة مؤسسات من اجل حلها أو خصصتها فقط وليس بسبب وضعها.

2- الاثار الاجتماعية: كان لبرنامج إعادة الهيكلة نتائج وخيمة على المجال الاجتماعي منها: تزايد معدل البطالة حيث: 26.41% (عام 1997) نتيجة لعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة، وتدفق سنوي لشباب الحاملين للشهادات، وتسريح العمال بفعل حل مؤسساتهم.

بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا، نتيجة لتحرير الاسعار حتى عام 1996، ثم عرفت القدرة الشرائية نوع من الاستدراك بدءا من سنة 1997 بفعل انخفاض معدل التضخم، رغم ذلك وبفعل آثار تسريح لعمال والبطالة فان آلاف الجزائريين يعيشون ما دون الفقر.

أما فيما يخص الوضع الصحي فقد ظهرت أمراض معدية وبائية تم القضاء عليها في الثمانيات وبداية التسعينات مثل مرض السل.

كما ان انخفاض وفي بعض الحالات انعدام الدخل لعدد معتبر من الاسر الجزائرية، أرغمها على توقيف أنبائها عن الدراسة ودمجها في سوق العمل في سن مبكرة جدا. (صبرينة زروق، ص196)

#### الفرع الثاني: آثار تعاملات الجزائر مع البنك الدولي

1- الآثار الايجابية: أهم أثر هو تأجيل مرحلة سداد الديون ويعتبر شيء ايجابي لكون البلد كان يمر بأزمة مالية خانقة (ص198).

2- الآثار السلبية: انعكست على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث أثرت إعادة الجدولة سلبا على الساحة السياسية الجزائرية ويتجلى ذلك من خلال تعاقب الحكومات وهذا لعدم قدرتها على تحمل المسؤولية في السير وفق برنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة الى ذلك يعتبر الالتزام بالبرامج المفروضة مساسا بسيادة الدولة.

اما من الناحية الاقتصادية فقد خلقت آثار رهيبية وأهم أثر هو ارتفاع قيمة الديون، حيث عند جدولة جزء من الديون يلزمه إضافة معدل الفائدة نتيجة لتأخير السداد وهذا أثر ثاني، وثالث اثر هو انخفاض قيمة الدينار مقارنة مع العملات الاجنبية حيث انخفض بحوالي 50% من قيمة الحقيقية، ورابع أثر هو المراهنة على الثروة البترولية، إضافة إلى ذلك بروز مشكل البطالة. (رشيد دحماني، ص ص 123-129)

أما من الناحية الاجتماعية فنجد التزام الافراد بإتباع السياسة التقشفية وهذا راجع لانخفاض قيمة الدخل الفردي، وكذا بروز مشكل طرد العمال او بالأحرى إجراء التصحيح في المؤسسات وقد وصل عدد العمال الذين شملتهم عملية التسريح 264000 عامل. (رزي زكي ص ص 85-91)

### خلاصة الفصل:

عرفت العلاقات التي يقيمها الصندوق النقد الدولي مع الجزائر تطورا ملحوظا لا سيما في العشرية الاخيرة للقرن العشرين وذلك نتيجة تزايد الطلب على موارد الصندوق نظرا للأضرار التي لحقت بها من جراء الازمة الاقتصادية التي تعاني منها منذ سنة 1986 وهكذا اصبحت تعاني من الاختلالات في ميزان مدفوعاتها اضطررتها إلى اللجوء إلى الصندوق بغية الاستفادة من موارده ومن اجل استغلال هذه الموارد اقترح الصندوق جملة من الاجراءات تدعى سياسة التثبيت. إذا موافقته على تقديم القروض قابلتها تقديم ضمانات لتطبيق السياسات الاقتصادية التي من شأنها تصحيح الاختلال ميزان المدفوعات وهذا ما اطلق عليه مبدأ الشرطية وهذا ما شكل توجيهها للاقتصاد الجزائري من طرف المؤسسات الدولية نحو اقتصاد السوق، وقد تخلت الجزائر عن بعض الاهداف الاجتماعية والتي تركزت اجمالا في تحقيق العدالة الاجتماعية. حافظت على بعض الواجبات نحو المجتمع، وعليه فإن الجزائر لم تندمج تماما مع الاقتصاد العالمي رغم توجيه المؤسسات الدولية.



# الخاتمة العامة



## الخاتمة العامة :

عرفت العلاقات التي تقيمها المؤسسات المالية الدولية مع الدول النامية تطورا ملحوظا سيما في العشرية الأخيرة وذلك نتيجة تزايد الطب على موارد الصندوق والبنك الدولي نظرا لإضرار التي لحقت بها من جراء الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها منذ 1986 وهكذا أصبحت تعاني من اختلالات في ميزان مدفوعاتها اضطرتها الي اللجوء الي الصندوق النقد بغية الاستفادة من موارده.

إن حاجة الدول النامية لتمويل جعلها تلجأ لهذه المؤسسات المالية الدولية باعتبارها الملجأ الوحيد والأخير، لتغلب على المشاكل والاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تعرضت لها، فهذه الدول تحصل على قروض ومساعدات ولكن بشروط قاسية تسمح للمؤسسة المالية الدولية باستغلال الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به، من خلال وضع برامج اقتصادية بهدف الوصول الي الاستقرار الاقتصادي الكلي.

رغم تعدد هذه الاصلاحات السياسية منها والاقتصادية، من اجل تجاوز اخطار الازمة، ومواصلة تسديد خدمات الدين، إلا ان هذه الحلول المقدمة هي جزئية، وغير قادرة على إعادة الفعالية للجهاز الانتاجي، تسبب في عدم استقرار القطاعات الاقتصادية . وتزيد من حدة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد الوطني.

يعتبر لجوء الجزائر الي اعانات الصندوق النقد الدولي وبالتالي قبول برامج التصحيح الهيكلي كاعتراف ضمني بأن صعوبات التسديد الخارجي ناتجة عن سوء التسيير على مستوى الاقتصاد الكلي، غير ان تطبيق برامج التصحيح الهيكلي والخضوع الي شرطية الصندوق كان مصحوبا بإفلاس متزايد للمؤسسات العمومية خاصة.

ومن خلال يمكن ان نستنتج ان تدخل المؤسسات المالية الدولية في تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية لم تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري.

### أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تعرف المؤسسات المالية الدولية على انها مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية لدول النامية.

الفرضية الثانية: تتميز جل الدول النامية بمعدلات مرتفعة من البطالة والتضخم بالإضافة الي عدم توفر الموارد المالية الكافية خاصة في الثمانيات القرن الماضي.

الفرضية الثالثة: ادت برامج التثبيت الهيكلي لصندوق النقد الدولي الي بعض آثار سلبية على البعد الاجتماعي في الدول النامية التي طبقتها، فلقد ادت الي زيادة حجم ومعدلات البطالة ، وازدياد اعداد الفقراء بدرجة ملموسة.

الفرضية الرابعة: لجات الجزائر الي المؤسسات المالية الدولية بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق العجز الموازني واصلاح القطاع العام، وذلك نتيجة لأزمة المديونية التي عرفتها الجزائر منذ الثمانيات.

### ثانياً: النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية كما يلي:

#### ■ النتائج النظرية:

يمكن ذكر أهم النتائج النظرية للدراسة في :

تعتبر المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهم المؤسسات الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال الدور الذي يلعبه كل

منهما في مجال الحفاظ على استقرار مستويات أسعار الصرف وتوفير القروض اللازمة للدول النامية بهدف دفع عجلة النمو بهذه البلدان من أجل الوصول إلى اندماج اسواق الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

يكن تدخّل المؤسسات المالية الدولية في اقتصاديات الدول النامية من خلال السياسات الاقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك من خلال التأثير على السياسة النقدية والمالية و السياسة التجارية لهذه الدول والتي تسمح بإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

بالرغم من النتائج الإيجابية لسياسات الإصلاح المطبقة في الدول النامية إلا أن هذه المؤسسات تستغل فرصة احتياج الدول للتمويل لتفرض عليها شروطا قاسية تكون سببا في زيادة تدهور الاقتصاد على المدى الطويل مما يعمق أكثر التخلف والتبعية لهذه المؤسسات.

### ■ النتائج التطبيقية:

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير يعد أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة النفط سنة 1986، كما تعتبر سببا آخر في عدم نجاعة سياسات صندوق النقد الدولي في الجزائر.

تمكنت الجزائر من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وذلك من خلال برامج صندوق النقد الدولي الاصلاحية إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الاصلاح الهيكلي للاقتصاد مما يؤدي بنا القول إلى أن برامج الاصلاح الهيكلي هي مؤقتة فقط وتؤدي إلى تأجيل المشاكل الاقتصادية لا إلى حلها.

إن برامج الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها الجزائر منذ 2001 قد أعطت ثمارها بفضل تبني الدولة لسياسات اصلاحية ذاتية كان لها الأثر الواضح في زيادة معدلات النمو والتخفيض من معدل التضخم والبطالة بفضل تشجيع الدولة للمشاريع الاستثمارية وانشاء هيئات دعم الشباب تحقيق رفاهية اقتصادية على المستوى الكلي.

إن الانتعاش المالي الذي عرفته الجزائر بداية من سنة 2000 نتيجة لتحسن أسعار المحروقات قد ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما انعكس على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالإيجاب وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري قد عرف تحسنا واضحا بالمقارنة مع فترة برامج الإصلاح الاقتصادي التي أبرمتها الجزائر مع مؤسسات مالية دولية كانت قد ساهمت في تأزم الوضع أكثر مما كان عليه.

### ثالثا : التوصيات

- على السلطات الجزائرية ان تباشر بشكل هادف ومصمم رحلة مؤسساتية اقتصادية و اجتماعية جديدة.

- فعلى الجزائر ان تتخطى حالة ارتباط وضعيتها الخارجية بتحسّن اسعار النفط، وان تعمل على تطوير القطاعات الاخرى، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة وأخرى من اجل رفع حصة الصادرات .

- يجب على الدول النامية ان تندمج في الاقتصاد العالمي ولكن بطريقة ايجابية حتى تستطيع تحقيق مصالحها وتعظيم مكاسبها، والتعامل مع مختلف التحديات بوعي وادراك.

### رابعا: آفاق الدراسة

رغم محاولتنا الإحاطة بكل الجوانب الموضوع وبع النتائج والتوصيات المتوصل إليها إلا انه هناك بعض التساؤلات حول امكانية تحسين النشاط الاقتصادي وامكانية تعظيم اهميته بشكل يحقق الاستقرار الدائم للاقتصاد الوطني ويمكن ان تتناول الدراسات القادمة هذا الموضوع من جانب آخر:

يمكن التنسيق بين مختلف ادوات السياسة الاقتصادية (التجارية، المالية، النقدية) بهدف الوصول الى التحكم في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال ايجاد تكامل بينها بهدف الوصول الي النمو الاقتصادي الكلي.



# قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. جندي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية النظرية الكونية، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.
2. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية الي التبادل المتكافئ، مصر، دار النهضة العربية، 1992.
3. خليل حسن، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2007.
4. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث: عالم المعرفة
5. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005.
6. سكينه بن محمود، مدخل لعلم الاقتصاد، الايداع القانوني، 2009/1519.
7. سميرة ابراهيم ايوب، صندوق النقد الدولي، مركز الاسكندرية، 2000.
8. سميرة طالبي، واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الساسية والاعلام، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، سنة 1422-2002.
9. عباس رشدي العماري، ادارة الازمات في عالم متغير، القاهرة، مركز الازمات للترجمة والنشر، ط1، 1993.
10. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة نبل العربية، القاهرة، 2003.

11. عرفان نقي الدين حسني، التمويل الدولي، عمان، دار مجد لاوي لنشر، ط1999، 1.
12. علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2007، 1.
13. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1975.
14. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي، الاردن - عمان، دار وائل النشر، 2003.
15. فليح حسن حلف، التمويل الدولي، عمان، 2004.
16. كريم النشاشيبي وآخرون "الجزائر" تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق) واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998.
17. مجدي محمد شهاب، الاقتصاد النقدي، دار الجامعية، 1990.
18. محمد ابراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.
19. محمد الخيضر، ادارة الازمات: منهج اقتصادي واداري، بدون مكان نشر، مطبعة مدبولي، بدون سنة نشر.
20. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائريين الازمة الساسية والازمة الاقتصادية، الجزائر، مطبعة دحلب، 1993.
21. محمد سيدي عابد، الجارة الدولية، الاسكندرية، متبة الاشعاع لنشر والطباعة والتوزيع، 2001.
22. محمود حميدات، مدخل لتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
23. مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي، عمان، دار الحامد، 2008.
24. مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، عمان، 2009.

25. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2000، 1.

26. ميثم عجام، التمويل الدولي، عمان، دار زهران لتوزيع والنشر، 2008.

### ثانيا: الاطروحات

1. ابراهيم وارس، صندوق النقد الدولي وبرامج اعادة الهيكلة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

2. إيمان حملاوي، دور لمؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

3. بن عيسى شافية، أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

4. بن منصور نجيم، الازمات المالية العالمية والمهام الجديد لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، فرع مالية دولية، 2009-2010.

5. بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الاصلاح الاقتصادي في فترة (1992-2004)، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، 2005-2006.



6. بوكار عبد العزيز، تأثير الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي على الصندوق النقد الدولي، الجزائر، رسالة ماجستير، فرع نقود والمالية، 2001-2002.

7. خالد الهادي، الهيمنة من خلال أطروحة التجارة الدولية، مع دراسة حالة الصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، جامع الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1992-1993.


8. دحو سهيلة، صندوق النقد الدولي وسياسات الاصلاح الهيكلي، الجزائر:رسالة ماجيستر، 2000-2001.
9. رشيد دحماني، دور البنك الدولي في تمويل التنمية:حالة الجزائر،رسالة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 1999-2000.
10. ريال زوينة، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية، اطروحة لنيل الدكتوراه، 2011-2012.
11. زكرياء دموم، الاصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري(1990-2000)،رسالة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية، 2001-2002.
12. سحنون فاروق،قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر، الجزائررسالة ماجيستر،كلية العلوم والتسيير، جامعة سطيف، 2009-2010.
13. سماي علي، مكانة الصندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد،اطرحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراهفي العلوم الاقتصادية ونقود المالية، جامعة الجزائر، 2008.
14. سميرة طالبي، واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة 2002.
15. صالح عبد القادر، السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي،الجزائر:رسالة ماجيسترنكلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 1998-1999.
16. صبرينة زروق، تأثير المؤسسات المالية الدوليةعلى الاقتصاديات المغاربية لما بعد الحرب الباردة،رسالة ماجيستر، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2011-2012.

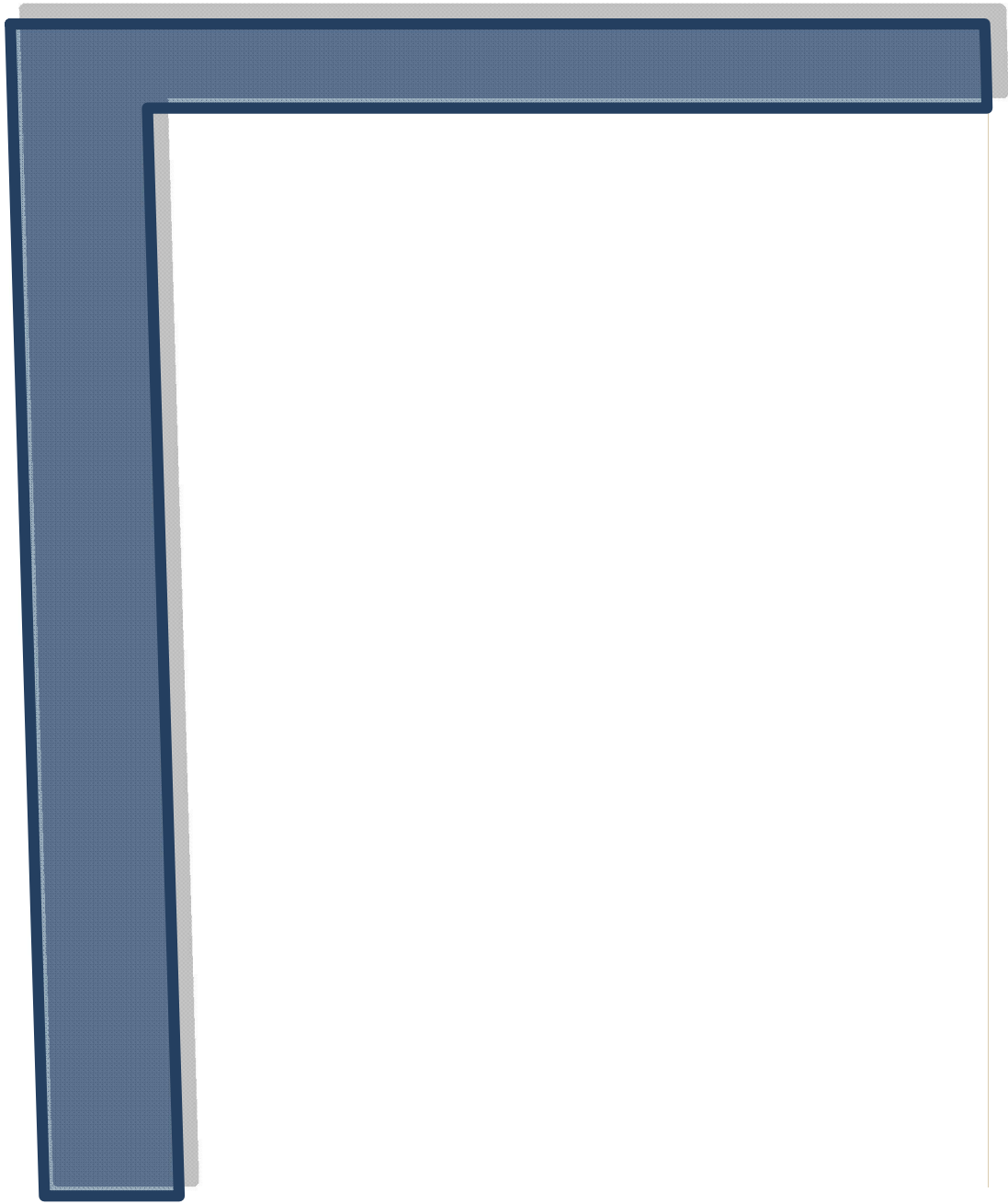
ثالثاً:المجلة

1. صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1999.



الملاحق





## ملخص

إن الحاجة الي إرساء نظام عالمي يسهر على تنظيم وسير العلاقات النقدية والمالية الدولية هذا ما أدى الي التفكير في البحث واللجوء الي نظام نقدي ومالي عالمي جديد، وهذا ما تجسد سنة 1990 بإنشاء مؤسستين دوليتين هما الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي لجأت إليها الدول النامية لتجاوز الأزمة التي تعاني منها، كما تهدف هذه المؤسسات الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الاعضاء من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي تتبناها وذلك باقتراح آليات وسياسات اقتصادية تهدف الي تصحيح الاختلالات الاقتصادية للدول النامية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي عانت وضعية اقتصادية صعبة أدت بها الي عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال فترة 1989-1998 بهدف تصحيح الاختلالات التي عانت منها على المستوى الكلي، رغم ما حققته برامج التعديل والتثبيت الهيكلي المطبقة من طرق الحكومة الجزائرية من نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية . إلا ان الجانب الاجتماعي، عانى الكثير من الإهمال وتأثر سلبا بسببها وهذا ما جعل فاتورة الاصلاحات باهظة الثمن على الطبقة الفقيرة وألغت الطبقة